قراءة صوتية صرفيّة في بناء الكلمة العربيّة (مقاربة من نظام بناء الفعل)

صالح أبو صيني*

الملخّص

يستند هذا البحث إلى نموذج لغويّ[1] مستخلص من التراث اللساني العربي[2]، وأنظمة هذا النموذج مستخلصة من أنظمة اللغة العربيّة، ويستفيد البحث من التطوّر الهائل الذي توصّل إليه علم اللسانيات الحديث، وبخاصّة في مجال الدراسات الصوت صرفيّة، ويستغلّ كلّ ذلك لإعادة صياغة قواعد بناء الفعل في العربيّة، في إطار بناء الكلمة العربية، ويأخذ في الاعتبار علاقات النظام الصرفي للعربية بأنظمتها الأخرى (الصوتيّة والنحويّة والدلاليّة)، والبحث قائم على أساس أنّ العربيّة نظام لغويّ مفتوح، فهو يتوخّى دراسة أنظمة العربيّة بما يتناسب مع علوم الحوسبة والمعلوماتية، وذلك لأنّه ينطلق من تحديد الوحدات الصغرى (الوحدات الصّوتيّة) للعربيّة، وهي وحدات محدّدة تصلح آلة دقيقة للقياس، ومن أجل ذلك فإنّ البحث يستخدم الكتابة الصوتية، لتحديد العلاقات الداخليّة التي تقوم بها أنظمة الصّرف في العربيّة (الاشتقاق، والإلصاق، والتصريف الإسنادي)، في أثناء بناء الفعل العربي. ويولي هذا البحث عناية خاصّة باختبار قدرة القواعد التي يتوصّل إليها، على تفسير العلاقة بين صيغ الأبنية ودلالاتها، وفق العلاقة بين المكوّن الدلالي والمكوّن التركيبي، بما يتناسب مع النموذج الذي استندت إليه الدراسة. وقد تشكّل البحث من مقدّمة وثلاثة مباحث، شملت: الدراسات السابقة، بناء الفعل الصحيح ودلالته، دراسة الفعل المعتل، والمهموز، والمضاعف، والتصريف الإسنادي.

تاريخ استلام البحث: ٢٠٠٥/٢/٢٤، تاريخ القبول: ٢٠٠٥/٧/٢٠.
الكلمات المفتاحية: قراءة صوتية، الإلصاق، التصريف الإسنادي، المماثلة.

المقدّمة

أ. الدراسات السّابقة

تناولت الدراسات اللغويّة التراثيّة بناء الفعل في العربيّة بالاعتماد على الكتابة الإملائيّة للفعل، وتبعتها في ذلك معظم الدراسات الصرفيّة العربيّة في القرن العشرين، ومن الدراسات التي قدمت علم الصرف العربي في قالب جديد، كتابا الدكتور محمد خير الحلواني: المغني الجديد في الصرف والواضح في علم الصرف، فقد جعل المؤلف مقدمة الكتاب الأخير معلومات عامّة في علم الأصوات، وهذه الدراسات على قيمتها، تعتمد الكتابة الإملائية، ولذلك كان كثير من القواعد التي توصّلت إليها، مختلفة عن القواعد التي توصّل إليها هذا البحث، ثمّ ظهرت بعض الدراسات الحديثة المتأثرة باللسانيات

* أستاذ مساعد، كلية الآداب، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء- الأردن.

١. مركز أطلس للدراسات والأبحاث، **دور التكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغات وتعلّمها**، عمّان، ٢.. ٢.
٢. المهيري، عبد القادر ورفاقه، **النظرية اللسانية والشعرية**، الدار التونسية، ١٩٨٨.

البنيويّة أو التوليديّة التحويليّة مثل دراسة اللغة العربيّة معناها ومبناها للدكتور تمّام حسّان، وعلم اللغة العام- الأصوات للدكتور كمال بشر، ومدخل للصّواتة التوليديّة لإدريس السغروشني، والعربية الفصحى لهنري فليش، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة للدكتور عبدالصبور شاهين، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية للدكتور فوزي الشايب، ودراسات في علم أصوات العربية للدكتور داود عبده، وقد ركّز بعض هذه الدراسات على النظام الصوتي في إطار النظام العام للبناء اللغوي للعربيّة، كما ركّز بعضها الآخر على بناء الكلمة العربيّة، ولم يكن من أهدافها تخصيص دراسة صوت صرفيّة لبناء الفعل العربي. ومن أقرب الدراسات إلى بحثنا هذا، ثلاث دراسات؛ الأولى: من قواعد تصريف الفعل في العربيّة لجورج بوهاس، اعتمد فيها النظريّة التوليدية التحويلية، كما اعتمد الجذع أساساً لدراسته، وهذا مختلف عن هذا البحث الذي اعتمد نظريّة مستمدّة من التراث اللساني العربي، كما اعتمد أصغر وحدة فعليّة دالّة أساساً للبحث. والدراسة الثانية: المنظومة الصرفيّة للأفعال العربيّة للدكتور إبراهيم ضوّة. والثالثة: بنية الأفعال العربية في معاجم الأفعال لريم المعايطة. وقد ركّزت الدراستان الأخيرتان على دراسة المعجم أكثر من تركيزهما على دراسة الفعل العربي دراسة صوتية صرفيّة.

ب. هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة بناء الفعل العربي في إطار النظام الصرفي الشامل لبناء الكلمة في اللغة العربية، ويسعى إلى التوصّل إلى قواعد بناء الفعل العربي في إطار العلاقة بين المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي. ويستخدم البحث الكتابة الصوتية العربيّة، آلة لتفسير علاقة دلالة الفعل بتركيبه، انطلاقاً من أن الوحدات الصوتية هي التي تبني الوحدات الصرفية (الكلمات والوحدات الدالة الصغرى)، وبذلك تكون آلة البحث منسجمة مع طبيعة مكوّنات موضوعه. وباستخدام الوحدات الصوتية نستطيع أن نتجاوز الكتابة الإملائية التي أصبحت غير مناسبة لدراسة موضوعات الإعلال والإبدال والإدغام، التي قامت التغيرات فيها على أساس إعادة التوازن للنسق الصوتي في بناء صيغة الكلمة العربية، ومن هنا كانت الوحدات الصوتية أكثر ملاءمة للوصول إلى قواعد أكثر دقة وضبطاً.

ج. منهج البحث

تنظر هذه الدراسة إلى اللغة على أنها نظام مفتوح، وتقوم بوظائفها الدلالية الخارجية من خلال بناء علاقاتها بكلّ أنظمة الحياة، فتدلّ عليها وتفسّرها، ويتمّ ذلك من خلال بناء العلاقات بين أنظمتها الداخلية، وعلى هذا الأساس يقوم كلُ نظام بوظيفته، في تركيب الوحدات اللغوية لإنتاج الكلام، وفي تحليلها لفهمه. ويعتمد البحث نظريّة القياس التي اعتمدها علماء العربيّة الأوائل[٣]، بعد تحديد جديد لمفاهيم مصطلحاتها؛ فهي قائمة على: حمل فرع على أصل لعلّة جامعة بينهما، ونعني بالأصل في هذه الدراسة: الوحدات

٣. أبو صيني، صالح، **القياس النحوي في كتاب سيبويه**، ص: ٤٠٩.

الصغرى الثابتة: (الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة)، كما نعني بالفرع: التغيرّات التركيبيّة التي تطرأ على كلّ وحدة، وما يترتّب على ذلك من تغيّر في الدّلالة. ويتخذ الوحدات اللغوية الصغرى معياراً لضبط هذه النظريّة، فالوحدات الصوتية الصغرى ببنائها المحدّد تؤدّي وظائفها التمييزية الدلالية، والوحدات الصرفية الصغرى بتركيبها المحدّد تقوم بوظيفتها الدلالية الصرفيّة، والوحدات النحويّة الصغرى (النواة الإسناديّة في الجملة) بتركيبها المحدّد تقوم بوظيفتها الدلالية النحوية، فإذا تكاملت علاقاتها التركيبيّة قامت بوظائفها الدلاليّة بضبط ودقّة. وتأسيساً على ما تقدّم يستخدم البحث هذه الوحدات الصغرى المحدّدة، تركيباً ودلالة، يتخذها أصلاً، يقيس عليه كلّ التغيّرات التركيبية والدلالية، ويتوصّل من خلال ذلك إلى قواعد دقيقة مضبوطة لكلّ نظام.

لقد تبيّن أنّ الأوزان الصرفية الفعليّة، التي ابتدعها علماء العربيّة الأوائل، تمثّل الصيغ الفعليّة الصحيحة في العربيّة تمثيلاً دقيقاً وثابتاً، وبما أنّ هذه الصيغ ثابتة في تركيبها، فإنّ أوزانها الثابتة تصلح معياراً نتوصل بالقياس عليه، إلى أصل الصيغ التي جرى على أبنيتها تغيير، سواء أكان التغيير بسبب الإلصاق في الصحيح، أم كان بسبب الإعلال أو الإبدال أو التضعيف. وسنستعين على ذلك بتحديد أصوات الجذر، كما ستساعدنا الكتابة الصوتيّة على تحديد الحركات في أصل الصيغة وتحديد الأصوات التي ألصقت في أصل الصيغة لغايات دلالية. وسنوازن بعد ذلك بين الصيغة المستعملة للفعل وأصل الصيغة، فنحدّد التغيّر الذي طرأ على بناء الفعل، وما نجم عن ذلك من تغيّر في الدلالة، أو في النسق الصوتي لصيغة الفعل. وحينئذٍ نستطيع أن نتوصل إلى قواعد دقيقة، وستكون هذه القواعد شاملة إذا استندت إلى جداول شاملة يمكنها أن تستقصي معظم الصيغ الفعلية المستعملة في العربيّة. ويحقق البحث معيار البساطة من خلال تركيزه على التوصّل إلى أقل عدد من القواعد التي تفسّر أكبر عدد من العلاقات التركيبية والدلاليّة في بناء الفعل في العربيّة، إضافة إلى أنّ البحث يستخدم أبسط الوحدات اللغوية وأدقها (الوحدات الصوتية الصغرى) آلة في عمليات التحليل والتركيب والتفسير.

المبحث الأوّل: بناء الفعل في العربية

١. أنظمة بناء الكلمة في العربية:

الجدول رقم (١):وهو يمثل أنماط الكلمات العربية موزّعة على الأنظمة التي تدخل في بنائها

الرقم	الكلمات	نظام الاشتقاق	نظام الإلصاق	نظام التصريف الإسنادي	الاصطلاح الارتجالي
١	المصادر	نعم	نعم	لا	لا
٢	الأسماء المشتقّة	نعم	نعم	لا	لا
٣	الأفعال	نعم	نعم	نعم	لا
٤	الأسماء الجامدة	لا	نعم	لا	نعم
٥	الأسماء المبنيّة	لا	لا	لا	نعم
٦	حروف المعاني	لا	لا	لا	نعم

يلاحظ من الجدول أنّ المصادر والأسماء المشتقة والأفعال يخضع بناؤها لنظامي الاشتقاق والإلصاق. بينما تتميّز الأفعال بأنها تخضع لنظام التصريف الإسنادي إضافة إلى النظامين المذكورين. أما الأسماء الجامدة فإنها تخضع لنظام الإلصاق فقط. كما يلاحظ أنّ الأسماء المبنيّة وحروف المعاني، لم تبنَ على أساس أي نظام من هذه الأنظمة، إنّما كان بناؤها على الاصطلاح الارتجالي.

أ . نظام الاشتقاق (علاقته بالتركيب والدلالة):

يقوم نظام الاشتقاق، في العربيّة، على مفهوم مصطلح الجذر[٤]، والجذر يعني: مجموعة من الوحدات الصوتية (صوامت وأنصاف حركات) تتكرّر بالترتيب نفسه في كل الكلمات التي تخضع لنظام الاشتقاق. فتشكّل هذه الوحدات الأصل المشترك بين هذه الكلمات. وقد درج علماء العربيّة الأوائل على تسمية الوحدة الأولى (فاء الكلمة: ف)، والثانية (عين الكلمة: ع) والثالثة (لام الكلمة: ل)؛ فالجذر: **ع. ل. م**، مثلاً، يتكرّر بالترتيب نفسه، في المصدر والأفعال والأسماء المشتقّة على النحو الآتي: علم، عَلِمَ، يَعلَم، اِعلَم، عالم، معلوم، علاّم، عليم .... الخ.

ويشكّل الجذر أساس الدلالة في كلمات الاشتقاق[٥]، وذلك لأنّ دلالة المصدر تتوزّع في كل كلمات الاشتقاق على أساسه، والمصدر يمثّل المعنى العامّ (المجرّد من الدلالة على الزمن ومن الدلالة على الذات)، ومن هنا نجد أنّ دلالة المصدر علم تتوزّع على كلّ الكلمات التي يتوزّع فيها جذره، ثمّ تتخصّص كلّ كلمة منها بعد ذلك بالدلالة على الزمن والذّات حسب صنفها (فعل أو اسم مشتقّ)، وحسب نوعها في كلّ صنف (ماض،، مضارع، أمر) أو (اسم فاعل، اسم مفعول، صيغة مبالغة، صفة مشبّهة، ... الخ).

٤. ستيتيّة، د. سمير، **اللسانيّات**، ص: ١٢٥.

٥. المرجع نفسه، ص: ١٢٥.

وهـذه الدلالـة العامة سنسمّيها دلالة معجميّة؛ لأنّ كلّ مصدر له دلالته الخاصّة في المعجم.

تتوزّع دلالة المصدر في جدول الفعل أفقياً فتؤسّس لدلالة نوع الفعل (ماض، مضارع، أمر: جَلَسَ، يَجْلِس، اِجْلِس، مثلاً)، كما تتوزّع عموديّاً فتؤسّس لدلالة الصيغة في الفعل نفسه (جلـس، أجْلَـس، جَلّسَ، جالَسَ، اِستجلسَ ... الخ) في كلّ نوع من أنواع الفعل.

ب. نظـام الإلصـاق (علاقـته بالتركيـب والدلالة):

يكتسـب الفعـل المضـارع الشكل البنائي لصيَغه الثلاثية وفوق الثلاثيّة، كما يكتسب فعل الأمـر الشـكل البنائي لصيغه الثلاثيّة، حسب نظـام الإلصـاق؛ فالفعل المضارع لايتمّ بناؤه فـي الثلاثـي وفـي فوق الثلاثي إلاّ بوجود اللاصـقة التي تظهر قبل فاء الفعل (السّابقة)، وتـتكوّن سـابقة المضارع من عدد محدّد من الصـوامت يقـع بعـد كلّ منها فتحة قصيرة (ء ـَ / ن ـَ / ت ـَ / ي ـَ) فـي الثلاثـي والخماسـي والسداسـي. بينما تكون الحركة ضمّة قصيرة في الرّباعي.

ولا يتمّ بناء فعل الأمر الثلاثي إلاّ بوجود سـابقة محـدّدة قـبل فائه كذلك، وهي همزة وصل بعدها كسرة قصيرة في نمطين، وضمّة قصـيرة في نمط ثالث، مثال ذلك في الأفعال: (اِفْتَح/ اِنْزِل/ اُكْتُب: ا ـِ/ ف ت ـَ ح/. (ا ـِ/ ن ز ـِ ل/ .ا ـُ/ ك ت ـُ ب/) .

وهـذا يعنـي أنّ الثلاثـي مـن المضارع والأمر، يكتسب دلالة نوعه من نظام الإلصاق إضـافة إلـى نظام الاشتقاق الذي أكسب كلاّ منهما دلالة المصدر، ويختلف عنهما الماضي الثلاثـي الـذي يكتسـب دلالته على مصدره ونوعـه مـن نظـام الاشتقاق فقط، فليس فيه إلصاق، وقد اكتمل بناؤه حسب نظام الحركات بعد أصول جذره.

ويكتسـب الفعـل الماضـي فـوق الثلاثي دلالات صيغه ويوزّع هذه الدلالات أفقياً على المضـارع والأمـر حسـب نظام الإلصاق، فالأفعـال: (أكْـرَمَ/ اِنقَطَـعَ/ اِسْـتَفْهَمَ: ء ـَ/ ك ر ـَ م ـَ/، ا ـِ ن/ ق ـَ ط ـَ ع ـَ/، (ا ـِ س ت ـَ/ ف هـ ـَ م ـَ/) تكتسب دلالات: (الـتعدية، والمطاوعـة، والطلب) حسب نظام الإلصـاق، وتوزّع هذه الدلالات على مضارع كـلّ مـنها وأمـره حسب نظام إلصاق محدّد كذلـك، وهذا ما سنسمّيه دلالة الصّيغة، وهي دلالـة يكتسبها الفعل إضافة إلى دلالة المصدر التي اكتسبها حسب نظام الاشتقاق.

أمـا فعـل الأمر فوق الثلاثي فإنّه يكتسب دلالـة نوعـه من خلال الموازنة بين صيغه وصـيغ الماضي، وسنجد، عند دراسة الجدول العـام للفعـل، أن هذه الصيغ تتشابه وتتمايز حسب نظام صرفيّ دقيق.

والمقصـود بدلالة النوع دلالة كلّ نوع من أنـواع الفعل على زمن محدّد؛ فالفعل الماضي يـدلّ على الحَدَث (دلالة المصدر) في الزمن الذي يسبق زمن التكلُّم، والفعل المضارع يدل علـى وقـوع الحـدث في الحال والاستقبال (الزمن الحاضر والمستقبل)، وفعل الأمر يدلّ علـى طلب القيام بالفعل في الوقت الذي يأتي بعد زمن التكلّم.

ج. نظـــام التصـــريف الإســـنادي (علاقاتـــه التركيبية والدلالية):

يقـــوم هذا النظام على إسناد الفعل (المبني للمعلـــوم أو المبنـــي للمجهول) إلى الضمائر المتّصـــلة، ويتحقّق بهذا الإسناد تركيب جملة فـــي كلمـــة واحـــدة: (كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ .. يكتـــبانِ، يكتبونَ، يكتبنَ .. اكتبا، اكتبوا، اكتبنَ ... الـــخ)، (فُهِمـــتُ، فُهِمتَ، فُهِمتِ... الخ)، وبذلك يتمكّن هذا النظام من تطوير دلالة الفعل علـــى الحـــدث فـــي زمن معيّن منفصلاً عن الـــذّات، إلى دلالته على الحدث في زمن معين منسوباً إلى الذّات، وهذا هو أساس الدلالة على الفكـــرة، التـــي نرى أنّ أساسها التركيبي قائم علـــى الإســـناد في النواة الإسناديّة (إسناد فعل إلـــى فـــاعل أو نائب فاعل، أو إسناد خبر إلى مبـــتدأ). ويبني هذا النظام أربعاً وثلاثين (٣٤) صـــيغة فعليّة (جملة) من كل جذر من الجذور الفعلـــيّة المخصـــبة وهي (٧٤٢٠ جذراً) في العربـــية[٦]. وهـــذا يعني أن جدول التصريف الإســـنادي يمكّننا من إنتاج (٢٥٢٢٨٠) صيغة فعلية (جملة) من هذه الجذور المخصبة.

ويمـــثّل نظـــام التصـــريف الإسنادي حلقة الوصل بين نظام بناء الكلمة (الصرف) ونظام بـــناء الجملة (النحو) في اللغة العربيّة، ولذلك ســـتتمّ دراســـة جدول التصريف الإسنادي في المبحث الثالث المخصّص لهذه الغاية.

٢. الهيكل العامّ لبناء الفعل في العربية:

يـــدرس البحث، في هذا المقام، سبعةَ عشر فَعـــلاً صحيحاً، يمثّل كلّ منها نمطاً من أنماط الأفعـــال العربـــيّة، وتُستخدم الكتابة الصوتيّة لـــتحديد مكوّنـــات الصـــيغة فـــي كـــلّ فعل، وتصـــريف هذه الصيغة (تغيّرها) في الماضي والمضـــارع والأمر، وستمكّننا قراءة الجدول العـــام لبناء الفعل في العربيّة من تحديد أوجه الشـــبه وأوجـــه الاخـــتلاف بيـــن أبنية الفعل الماضـــي والمضـــارع والأمـــر، في المحور الأفقـــي من الجدول، وما يترتب على ذلك من دلالـــة، وفي المحور العمودي للجدول سنتمكّن مـــن تحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين أبنـــية الفعل الواحد. ونستطيع بعد استقراء كلّ ذلـــك مـــن تحديـــد دور نظامـــي الاشـــتقاق والإلصـــاق فـــي صياغة الأبنية الفعليّة، ودور كلّ منهما في تحديد دلالاتها، على النحو الذي نجده في الجدول رقم (٢):

٦. دعـــبول، موفق، والبواب، مروان، **في توليد المفردات بالحاسوب**، ص: ٢.

الجدول رقم (٢): وهو يمثل الهيكل العام لبناء الفعل

الرقم	الفعل الماضي	كتابته الصوتية	الكتابة الصوتية للمضارع	الكتابة الصوتية للأمر	وزن الماضي	وزن المضارع	وزن الأمر
١	سمح	س- م- ح-	ي- / س× م- ح/	ا- / س م- ح /	فَعَلَ	يَفعَل	افعَل
٢	فهم	ف- ه- م-	ي- / ف× ه- م/	ا-/ ف ه- م/	فَعِلَ	يَفعَل	افعَل
٣	سهُل	س- ه- ل-	ي- / س× ه- ل/	ا- / س ه- ل/	فَعُلَ	يَفعُل	افعُل
٤	أكرم	ء-/ ك ر- م- /	ي-×/ك× ر- م /	×ء- / ك ر- م /	أفعَلَ	يُفعِل	أفعِل
٥	علّم	× /ع- ل ل- م-/	ي- / ع- ل ل- م /	× / ع- ل ل- م /	فَعَّلَ	يُفَعِّل	فَعِّل
٦	ناقش	× /ن-- ق- ش- /	ي- / ن-- ق- ش/	×/ ن-- ق- ش /	فاعَلَ	يُفاعِل	فاعِل
٧	بعثَرَ	× /ب- ع ث- ر- /	ي-/ ب- ع ث- ر/	×/ ب- ع ث- ر/	فَعلَلَ	يُفعلِل	فَعلِل
٨	انسحب	ا- ن/ س- ح- ب-/	ي-× ن/ س- ح- ب/	×ا- ن/ س- ح- ب/	انفَعَلَ	ينفَعِل	انفَعِل
٩	اقترب	ا-/ ق ت- ر- ب-/	ي-×/ ق ت- ر- ب/	ا- / ق ت- ر- ب/	افتَعَلَ	يَفتَعِل	افتَعِل
١٠	احمرّ	ا- /ح م- ر ر-/	ي- ×/ ح م- ر ر/	ا- / ح م- ر ر/	افعَلَّ	يَفعَلّ	افعَلّ
١١	تقدّم	ت- /ق- د د- م-/	ي- ت- /ق- د د- م/	× ت-/ ق- د د- م/	تفعّلَ	يتفعّل	تفعّل
١٢	تفاهم	ت-/ ف-- ه- م-/	ي- ت-/ ف-- ه- م/	×ت- /ف-- ه- م/	تفاعَلَ	يتفاعل	تفاعَل
١٣	تدحرج	ت-/ د- ح ر- ج-/	ي- ت-/ د- ح ر- ج/	×ت- / د- ح ر- ج/	تفعلَلَ	يتفعلَل	تفعلَل
١٤	استعلم	ا- س ت-/ ع ل- م-/	ي-× س ت-/ ع ل- م/	ا- ×س ت-/ ع ل- م/	استفعَلَ	يستفعل	استفعل
١٥	احدودب	ا- / ح د- و د- ب-/	ي-×/ ح د- ود- ب/	ا-×/ ح د- ود- ب/	افعوعَلَ	يفعوعل	افعوعل
١٦	اجلوّذ	ا-/ ج ل- وو- ذ-/	ي- ×/ ج ل- وو- ذ/	ا- ×/ ج ل- وو- ذ/	افعوّلَ	يفعوّل	افعوّل
١٧	اخضارّ	ا-/ خ ض-- ر ر-	ي- ×/ خ ض-- ر ر /	ا- × / خ ض-- ر ر /	افعالّ	يفعالّ	افعالّ

العلاقات البنائية العامة في بناء الفعل العربي

نلاحظ من قراءة الجدول رقم (٣) ما يأتي:

١. يتطابق جذع المضارع مع جذع الأمر في كل أبنيتهما: (الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية)، وأمثلة ذلك:

ي- / س م- ح/ ي- / ك ر- م/

ا- / س م- ح / ء- / ك ر- م/

ا- ن/ س- ح- ب/ ا- س ت-/ ع ل- م/

ي- ن/ س- ح- ب/ ي- س ت-/ ع ل- م/

جذع الفعل: كل الوحدات الصوتية التي تقع بين المائلين ابتداء بفاء الكلمة. والسابقة: كل الوحدات الصوتية التي تقع قبل المائل الأول:

٠٠٠/٠٠٠/: سابقة/ جذع/: سا/ جذ/ ٠

وهذه القاعدة تمكّن من بناء المضارع (في كل أبنيته) من الأمر؛ وذلك: بحذف سابقة الأمر، ووضع سابقة المضارع في الثلاثي والخماسي والسداسي بدلاً منها، كما تمكّن من بناء الأمر من المضارع بحذف سابقة المضارع، ووضع سابقة الأمر بدلاً منها كذلك.

٢. يتطابق الفعل الماضي فوق الثلاثي (الرباعي والخماسي والسداسي) مع فعل الأمر في سابقته؛ فسابقة الماضي، هنا، هي نفسها سابقة الأمر، وإذا كان الماضي بلا سابقة كان الأمر بلا سابقة كذلك.

وهـذا واضـح مـن الموازنـة بين الكتابة الصـوتية للماضـي وللأمـر في الحقول: (٤- ١٧) من حقول الجدول رقم (٣).

٣. إذا كانـت سـابقة الماضي، فوق الثلاثي، مـبدوءة: (بهمـزة قطع، أو بهمزة وصل)، وكذلـك إذا لـم يكن للماضي فوق الثلاثي، سـابقة، فـإن الأمـر يبنى منه على النحو الآتي:

أ. تـتحوّل الفـتحة القصـيرة الواقعة قبل لام الماضـي إلـى كسرة. ب): تحذف الفتحة القصيرة الواقعة بعد لام الماضي، كما يأتي:

(... -َ ل- : ... - ِل×)

ويمكن أن تقرأ هذه القاعدة على النحو الآتي:

يبـنى فعـل الأمـر فـوق الثلاثي (بكل أنماطـه، مـا عدا الخماسي المبدوء بتاء) من الماضي فوق الثلاثي؛ بتحويل الفتحة القصيرة الواقعـة قبل لام الماضي إلى كسرة قصيرة، وحذف الفتحة القصيرة الواقعة بعد لامه.

٤. يـتطابق الماضـي الخماسـي الـذي تبدأ سابقته(بتاء) مع الأمر الخماسي الذي تبدأ سـابقته بـتاء، بعد حذف الفتحة القصيرة التـي تقـع فـي آخر الماضي بعد لامه، فيتطابقان في الجذع والسابقة، على النحو الآتي:

(....ل-َ: ....ل × / .....ل × : .... ل-َ).

ويمكن أن تقرأ هذه القاعدة على النحو الآتي:

يبـنى فعل الأمر الخماسي الذي تبدأ سابقته (بـتاء) من الفعل الماضي الخماسي الذي تبدأ سابقته(بتاء)، بحذف الفتحة القصيرة التي تقع فـي آخـر الفعل الماضي بعد لامه، كما يبنى الفعل الماضي، هنا، بزيادة فتحة قصيرة على آخر فعل الأمر بعد لامه.

بناء الفعل الماضي الثلاثي (الصّحيح السّالم):

يُبـنى هذا الفعل على ثلاثة أوزان، هي: فَعَـلَ، فَعِـلَ، فَعُـلَ، وتمثّل هذه الأوزان كلّ الأفعـال العربـيّة الثلاثـيّة الصحيحة السّالمة اللازم منها والمتعدّي، قال المبرّد: "فالفعل في الثلاثـي يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً، يكـون على فَعَلَ، فيشترك فيه المتعدّي وغير المـتعدّي ...، ويكـون على فَعِلَ فيهما ...، والفعـل الثالث لما لا يتعدّى خاصّة ...، وذلك ما كان على فَعُلَ[٧]".

وتصلح هذه الأوزان مقياساً تقاس عليه كلّ التغـيّرات التـي تطـرأ على الفعل الثلاثي: المهمـوز، والمضاعف، والمعتلّ. ونلاحظ في بنائه ما يأتي:

١. تقـع بعد فائه فتحة لازمة في كلّ الأوزان (فـي كلّ الأفعال العربيّة الثلاثيّة الصّحيحة السّالمة (ف -َ: فَتح، سَلِم، حَسُن ... الخ).

٢. تقـع بعد لامه فتحة لازمة في كلّ الأوزان الصـحيحة السّـالمة، وتنسحب هذه القاعدة علـى الماضي الثلاثي والرّباعي والخماسي والسّداسـي، إذا لـم يتّصل بآخرها ضمير (... ل-َ: حمـلَ، أكرمَ، انقطعَ، استغفرَ... الخ).

وهـذا يعني أنّ هذه الفتحة جزء من بناء الفعل الماضي في العربيّة.

٣. يمكـن أن تقع بعد عينه فتحة أو كسرة أو ضمّة: (ع-َ، ع-ِ، ع-ُ: جلَس، سلِم، صلُح).

وهـذه القـاعدة تمكّـن من تصنيف الفعل الماضـي الثلاثـي حسب حركة عينه، كما تمكّنـنا من رصد الأفعال العربيّة المستعملة

٧. المبرّد، أبو العبّاس، **المقتضب**، ج٢، ص: ٧١.

في كلّ وزن، ثمّ نتمكّن من تصنيف هذه الأفعال المستعملة في كلّ وزن حسب دلالتها، وبذلك نستطيع أن نبني معجم الفعل في العربيّة على أسس علميّة ثابتة.

٤. نستطيع استخدام أوزان الفعل الثلاثي الصحيح السّالم مقياساً نحدّد على أساسها التغيّرات التي تطرأ على الثلاثي (المهموز، والمضاعف، والمعتلّ) وسيعالج البحث هذه الأفعال في المكان المخصّص لذلك.

٥. كما نستطيع استخدام أوزان هذا الفعل وصيغه مقياساً نحدّد على أساسه التغيّرات التركيبيّة التي تطرأ على الفعل الماضي فوق الثلاثي؛ فالفعل علِمَ، مثلاً، يمكن استخدامه مقياساً نحدّد على أساسه: التغيّرات التركيبيّة، وما ينجم عنها من تغيّرات دلاليّة، في كلّ صيغه المستعملة من فوق الثلاثي:(أعلمَ، علّمَ، عالمَ، تعلّمَ، تعالمَ، استعلمَ ... الخ) (ع- َ ل- ِ م- َ: ء- َ / ع × ل- َ م- َ /). وهذا يعني أنّ صيغة أعلمَ بنيت من صيغة علِمَ، بزيادة همزة قطع بعدها فتحة قصيرة قبل فاء الفعل، وتحويل الكسرة القصيرة إلى فتحة قصيرة بين لام الفعل وعينه؛ أي: تحويل وزن فعِلَ إلى وزن أفعلَ، وبهذا التغيير تكتسب الصيغة الجديدة دلالتها على التعدية، إضافة إلى الدلالة المعجميّة التي اكتسبها من صيغته الثلاثيّة. وهكذا يكتسب الفعل تركيبه ودلالته في باقي الصّيغ. ويلاحظ أنّ هذا النوع من التغيّر التركيبي والدّلالي يمكن أن يحدث لكلّ نمط من أنماط الفعل الماضي على المستوى العمودي، حسب اتجاه السهم، كما هو مبيّن في الجدول العامّ لبناء الفعل رقم (٣).

٦. كما نستطيع أن نستخدم الفعل الثلاثي الصحيح السّالم كذلك، مقياساً نحدّد على أساسه التغيّرات التي تطرأ على الفعل المضارع وفعل الأمر الثلاثيين، وتقتضينا هذه العمليّة القياسيّة أن نحدّد حركة عين المضارع الثلاثي؛ لأن حركة عين المضارع الرّباعي محدّدة قياسياً حسب صيغة نمطه الماضي ووزنه، كما سيتبيّن لنا في بناء المضارع، أمّا حركة عين فعل الأمر فإنّها مطابقة لحركة عين المضارع منه، كما تبيّن لنا عند الموازنة بين جذع المضارع وجذع الأمر، ونكتفي، في هذا المقام، بعرض مثال من أفعال مضارعة حركة عين كلّ منها معروفة، ويمكن تمثيل ذلك من دراسة الأفعال الآتية:

(صنَعَ، يصنَع، اصنَع/ جلَسَ، يجلِس، اجلِس/ صمَدَ، يصمُد، اصمُد).

فنلاحظ ما يأتي:

١. أنّ ترتيب جذر الماضي يبقى على ما هو عليه عند بناء المضارع والأمر من الماضي.

٢. تزاد سابقة المضارع المناسبة قبل فاء الجذر، للدلالة على ضمير الفاعل المقصود بالفعل: (ء-َ: أنا/ ن-َ: نحن/ ت-َ: أنت (هي)/ ي-َ: هو).

٣. تحذف الفتحة القصيرة التي تظهر بعد فاء الماضي الثلاثي، كما تحذف الفتحة القصيرة بعد لامه.

٤. توضع حركة عين الفعل المضارع المناسبة بدل حركة عين الماضي.

٥. نستخدم قاعدة بناء الأمر من الضارع، بوضع سابقة الأمر بدل سابقة المضارع؛

لأنّ جذعي الأمر والمضارع متطابقان؛ أي أنّ التغيّرات التي تحدث في بناء جذع الأمر هي التغيّرات نفسها التي تحدث في بناء جذع المضارع، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ سابقة الأمر في الثلاثي لا تشير إلاّ إلى ضمير المخاطب المذكّر، وهو محتاج إلى الضمائر المتّصلة للدّلالة على عدد الفعل أو جنسه في باقي الضمائر: (اجلسي، اجلسا، اجلسنَ، اجلسوا: ... س/ـِ ـِ، ...س/ـَـَ، ...س/ ن ـَ، ... س/ ـُ ـُ ... الخ). وهذا ما لا يحتاج إليه المضارع الثلاثي.

بناء الفعل الماضي فوق الثلاثي

١. بناء الرّباعي

جعل سيبويه للفعل الماضي الرّباعي المجرّد وزناً واحداً هو الوزن (فَعْلَلَ)، وجعل الثلاثي المزيد على ثلاثة أوزان أساسيّة هي: (أَفْعَلَ، فاعَلَ، فَعّلَ): "هذا تمثيل الفعل من بنات الأربعة ... فإن كان غير مزيد فإنّه لا يكون إلاّ على (فَعلَلَ) ... فأمّا الهمزة فتلحق أوّلاً ويكون الحرف على(أفعَلَ) ... وتلحق الألف ثانياً فيكون الحرف على (فاعَلَ) ... وتلحق العينَ الزّيادة من موقعها فيكون الحرف على (فَعّلَ)[٨]".

ويتناول هذا البحث هذه الأوزان الأربعة على أنها أوزان صيغ الفعل الماضي الرّباعي في العربيّة، على أساس أنّ الأوزان: (أفعَلَ، فَعّلَ، فَعلَلَ) كلّ منها قائم على أربعة صوامت، منها صامت زائد على الجذر، وأمّا (فاعَلَ) فإنّه قائم على ثلاثة صوامت هي صوامت الجذر وفيه حركة طويلة زائدة على الجذر هي الفتحة الطويلة (ـَـَ: ألف المدّ)، إلاّ أنّ وزنه أقرب الى أوزان هذه المجموعة، ولذلك ألحق بها. وسنستخدم الأفعال الثلاثيّة: (عَلِمَ. سَبَقَ. قَطَعَ. بَعَثَ) مقياساً نحدّد على أساسه التغيّرات التركيبيّة والدلاليّة التي طرأت على الأفعال الرّباعيّة: (أعلَمَ. سابَقَ. قَطّعَ. بَعثَرَ): (أفعَلَ) (فاعَلَ) (فَعّلَ) (فَعلَلَ).

فنلاحظ ما يأتي:

١. تُبنى صيَغ الوزن (أفعَلَ) للماضي الرّباعي من صيَغها الثلاثيّة:

- بزيادة همزة قطع متبوعة بفتحة قصيرة (ء ـَ) قبل فاء الماضي الثلاثي.
- وحذف الفتحة القصيرة الواقعة بين فاء الثلاثي وعينه.
- وتحويل الحركة القصيرة الواقعة بين عين الثلاثي ولامه، مهما كان نوعها، إلى فتحة قصيرة لازمه بين عين الرّباعي ولامه.

ويكتسب الرّباعي بصياغته على وزن (أفعَلَ) دلالات أساسيّة أهمها: (التعدية، والتعريض، والسّلب، والصيرورة)[٩]. إضافة إلى الدّلالة المعجميّة التي تكتسبها كلّ صيغة من دلالة مصدرها، وإضافة إلى دلالة نوعه على الزّمن الماضي.

٢. وتبنى صيغ الوزن (فاعَلَ) للماضي الرباعي من صيغها الثلاثيّة:

بزيادة فتحة قصيرة بعد الفتحة القصيرة الثابتة بعد فاء الثلاثي. ولا يجري عليه أيّ تغيير آخر.

٨. سيبويه، **كتاب سيبويه**، ص: (٢٨٠ – ٢٨٢، ٢٩٩).

٩. الاستراباذي، رضي الدّين، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص: ١١٣.

ويكتسب الرّباعي بصياغته على وزن (فاعل) دلالته على المشاركة[١٠]، إضافة إلى دلالته المعجميّة، ودلالة نوعه على الزّمن الماضي. ويلاحظ أنّ ألف المشاركة في صيَغه تتكوّن من الفتحتين القصيرتين (الفتحة اللازمة بعد فاء الثلاثي والفتحة التي زيد ت بعدها)، وتتحوّل الكسرة، والضمّة، بعد عين كلّ من: (فعِلَ، فعُلَ) إلى فتحة، فتحدث بينها وبين الألف مماثلة: (فـَ عـَ لـَ/ فـَـَ عـَ لـَ، (فـَ عـُ لـَ / فـَـَ عـَ لـَ) وهذا يعني أنّ ألف المشاركة ليست كلّها زائدة، وإنّما الزيادة في الفتحة القصيرة فقط، وهذه الفتحة هي التي أعطت الصيغة وزنها الجديد،

٣. كما تبنى صيغ الوزن (فَعّلَ) للماضي الرّباعي من صيغها الثلاثيّة:

- بزيادة صامت مماثل للصامت الذي يمثّل عين الفعل (بتكرار لفظ عين الفعل مباشرة دون فاصل). ولا يجري عليه أي تعيير آخر.

ويكتسب الرباعي بصياغته على وزن (فعّل) دلالات أساسيّة أهمها: (التكثير، والتعدية، والسّلب) إضافة إلى دلالته المعجميّة ودلالة نوعه على الزمن الماضي[١١].

٤. وتبنى صيغ الوزن (فَعلَلَ) للماضي الرّباعي من صيغها الثلاثيّة:

- بحذف حركة عين الفعل الثلاثي، مهما كان نوعها.
- وزيادة صامت رابع جديد بعد الفتحة الأصليّة الواقعة بعد لام الفعل.

ثمّ زيادة فتحة قصيرة جديدة بعد الصامت الرّابع الجديد.

ولا يكتسب الرّباعي بصياغته على وزن (فَعلَلَ) دلالات جديدة إضافة إلى دلالته المعجميّة ودلالة نوعه على الزمن الماضي. ويبدو أنّ هذا هو الذي جعل علماءنا الأوائل يسمّونه مجرّداً.

ويلاحظ على أوزان الرّباعي، بشكل عام، أنّ:

أ. هناك سابقة واحدة في كل هذه الأوزان، هي سابقة الوزن (أفعل: ء-/ فعّل)، وباقي أوزانه ليس فيها سوابق.

ب. الفتحة القصيرة تثبت في آخر كلّ الأوزان، مما يدلّ على أنّها جزء من بناء الفعل.

ج. الزيادة في موقع عين الفعل يكون بتكرار لفظ الصامت الذي يمثّل عين الفعل، بينما يُزاد صامت مختلف، عندما تكون الزّيادة في موقع لام الفعل.

د. الزيادة في وزن (فاعل) تكون بتكرار لفظ الفتحة القصيرة بعد فاء الفعل، وينتج عن ذلك ألف المشاركة.

٢. بناء الخماسي

يتناول البحث في هذا المقام ستة أوزان؛ ثلاثة منها تبدأ بهمزة وصل، هي: (انفعلَ. افتَعلَ. افعَلّ)، والثلاثة الأخرى تبدأ بالتاء، وهي: (تَفَعّلَ. تَفاعلَ. تَفعلَلَ) وستُستخدم الأفعال: (قطعَ. قرُبَ. حَمِرَ. فَصُحَ. فَهِمَ. دَحَرَ) مقياساً تُحدّد على أساسه التّغيّرات التركيبيّة والدلاليّة التي طرأت على الأفعال: (انقَطَعَ. اقتَرَبَ. احمَرَّ. تَفَصَّحَ. تَفَهّمَ. تَدَحرَجَ) (انفَعَلَ) (افتَعَلَ) (افعَلّ) (تَفَعّلَ) (تَفاعَلَ) (تَفَعلَلَ).

---

١٠. المرجع نفسه، ج١، ص: ٢٨٠.

١١. المرجع نفسه، ج١، ص: ١٧٨.

فنلاحظ ما يأتي:

١. تتكوّن السّابقة في المجموعة الأولى من همزة وصل بعدها كسرة قصيرة فيها جميعاً، وتتميّز سابقة انفَعَلَ بزيادة نون بعد الكسرة، على النحو الآتي:
(ا- ن/ ...(انفعل)، ا- / ... (افتعل)، ا - / ... (افعلَّ).

٢. تتحوّل حركة عين الثلاثي، مهما كان نوعها، إلى فتحة قصيرة في كلّ أوزان المجموعة الأولى.

٣. يكتسب الخماسي بصياغته على الوزن (انفعل) دلالته على مطاوعة (فَعّلَ) في الأغلب[١٢]. والمطاوعة تعني: الاستجابة الذّاتية؛ فإذا قيل: كَسَرَ الحجر الزّجاج، ثمّ قيل: انكسَرَ الزّجاج، فهذا يعني أنّ الفعل انكسر يمثّل ردّ فعل الزجاج: مطاوعة (استجابة) الزّجاج لفعل الحجر (كسر). وتكون دلالته على المطاوعة إضافة إلى دلالته المعجميّة، ودلالة نوعه على الزّمن الماضي.

٤. تزاد التاء في وزن (افتعل) بين فاء الفعل وفتحة الفاء: (ا-/ ف (ت)- .../ ويكتسب الخماسي بصياغته على (افتعل) دلالته على المبادرة، غالباً، وقد ذكر العلماء الأوائل قريبا من هذا دلالتي: (الاجتهاد، والتصرّف)[١٣]. فقولنا: (اقترب، اكتسب، احترم، اقتسم ...) يعني: بادر إلى (القرب، والكسب، والاحترام، والقسمة...) أو تصرّف واجتهد في ذلك.

٤. تتكوّن السّابقة في المجموعة الثانية (تفعّل، تفاعل، تفعلل) من تاء بعدها فتحة قصيرة (ت -َ) فيها جميعا.

٥. تُزاد هذه السّابقة (ت -َ) قبل فاء الفعل الرّباعي الذي صيغه على أوزان: (فعّلَ، فاعلَ، فعلّلَ) فتنتج كلّ الأفعال الخماسيّة على أوزان: (تَفَعّلَ، تَفاعَلَ، تَفَعلَلَ).

٦. يكتسب الفعل الخماسي بصياغته على (تَفَعّلَ) دلالته على التّكلّف (المقبول، مثل: تشجّعَ، وغير المقبول، مثل: تكبّرَ). وعلى الاتّخاذ، مثل: توسّدَ يده. وعلى التّدرّج، مثل: تجرّعَ الدّواء. وعلى [مطاوعة فعّلَ، مثل: جمّعهم فتجمّعوا. كما يكتسب الخماسي بصياغته على (تفاعَلَ) دلالته على المشاركة، مثل: تعاون النّاس على بناء الجسر[١٤]. ويكتسب الخماسي بصياغته على (تَفَعْلَلَ) دلالته على مطاوعة فَعْلَلَ، مثل: دَحْرَجَ الحجر فتدحرج[١٥].

٣. بناء السّداسي

يدرس البحث هنا أربعة أوزان هي: (اِستَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعالَّ)، وستُستخدم الأفعال: (فَهِمَ، عَشِبَ، عَلَطَ[١٦]، خَضِرَ) مقياساً تُحدّد على أساسه التغيرات التركيبيّة والدلاليّة التي طرأت على الأفعال: (اِسْتَفْهَمَ، اِعْشَوْشَبَ، اِعْلَوَّطَ، اِخْضارَّ)

ويُلاحظ في بناء السّداسي ما يأتي:

١٢. المرجع نفسه، ج١، ص: ١٠٨.

١٣. المرجع نفسه، ج١، ص: ١١٠.

١٤. جامعة القدس المفتوحة، **علم الصرف**، ص ١١١.

١٥. سعيد الأفغاني، **الموجز في قواعد اللغة العربيّة**، ص (٣٦- ٣٨).

١٦. أنيس، د. إبراهيم، ورفاقه، **المعجم الوسيط**، عَلَطَ البعير: كواه فجعل له علامة.

١. تتكوّن سابقة الوزن (استفعل) من همزة وصل بعدها كسرة قصيرة متبوعتين بسين وتاء وفتحة قصيرة (ا- س ت-َ)، في حين تتكوّن سابقة الأوزان: (افْعَوْعَل، افعوّل، افعالّ) من همزة وصل بعدها كسرة قصيرة فيها جميعاً (ا-ِ).

٢. تُحذف الفتحة القصيرة التي تظهر بين فاء الثلاثي وعينه فلا تظهر أيّ حركة بين فاء السّداسي وعينه.

٣. تتحوّل الحركة القصيرة التي تظهر بعد عين الثلاثي، مهما كان نوعها، إلى فتحة قصيرة بعد عين السّداسي في كلّ أوزانه.

٤. تثبت الفتحة القصيرة في آخر السّداسي بعد لامه في كلّ أوزانه، كما تثبت في آخر الثلاثي والرباعي والخماسي، وهذا يؤكّد أنّ هذه الفتحة جزء من بناء الماضي ولا تُحذف إلاّ عند إسناد الماضي إلى الضمائر المتّصلة في بعض أحوال بنائه.

٥. تكتسب صيغ السداسي المبنيّة على وزن (استفعل) دلالتها على الطّلب، مثل: استغفر المذنب ربّه، وعلى الصّيرورة، مثل: استحجر الطّين، أي: تحوّل إلى حجر. في حين تكتسب الصّيغ في باقي الأوزان دلالتها على المبالغة والزّيادة، مثل: اعشوشب الزرع: زاد عشبه، و: اجلوّذ الحصان: زادت سرعته، و: اخضارّ الشجر: زادت خضرته زيادة بالغة.

التغيّر المقطعي في الفعل الماضي

يرى بعض علماء الأصوات أنّ العلاقة متينة بين المقطع وعمليّات النّطق[١٧]. ونرى في هذا البحث أنّ المقطع في العربيّة من العمليّات النطقيّة التي تساعد في إعادة التّوازن للنّسق الصّوتي لبناء الكلمة العربيّة بعد التّغيّر الذي يطرأ على أصل البناء، حينما تطوّر صيغتها لأداء دلالة جديدة.

يبدأ المقطع في الكلمة العربية دائماً، على الرأي الذي نتبنّاه في هذا البحث، بصامت واحد فحسب[١٨] وينتهي إمّا بحركة، فيتكوّن المقطع المفتوح بنوعيه (المقطع القصير المفتوح الذي ينتهي بحركة قصيرة (ص ح) مثل: سُمِعَ: س-ُ (ص ح) / م-ِ (ص ح) / ع-َ (ص ح). والمقطع الطويل المفتوح (ص ح ح)، مثل: كانوا : ك-َـَ (ص ح ح)/ نوا: ن-ُـُ(ص ح ح). وإمّا أن ينتهي المقطع بصامت، فيتكوّن المقطع المغلق بأنواعه: (الطويل المغلق (ص ح ص) مثل: سِرتُم: س-ِ ر(ص ح ص)/ ت-ُ م(ص ح ص)، والمقطع المديد القابل للانقسام، مثل: شعبْ: ش-َ ع ب(ص ح ص ص)، عند الوقف على الباء، فإذا جاء بعد الصّامت الأخير حركة، انقسم هذا المقطع إلى مقطعين: شعبُ: س-َ ع/ ب-ُ (ص ح ص/ ص ح). والنّوع الثالث من المقاطع المغلقة هو المقطع المديد غير القابل للانقسام (ص ح ح ص)، مثل:

---

١٧. إبراهيم، عبد الفتّاح، **مدخل في الصّوتيّات**، (ص: ١٦٣- ١٦٤).

١٨. فليش، هنري، **العربيّة الفصحى**، نحو بناء لغويّ جديد، ص(٤٢- ٤٣).

عامّـــة: عَـــمْ/ مَـ ة(ص ح ح ص/ ص ح ص).

والفعـل الماضـي الثلاثي في العربية قائم على المقطع القصير المفتوح (ص ح)، ويمكن أن نمـثّل لذلـك بالأفعال الآتية التي تمثّل كلّ أوزان الثلاثي: (صَبَرَ، فَهِمَ، صَلُحَ).

فنلاحظ أنّ كلّ فعل من هذه الأفعال يتكوّن مـن ثلاثـة مقـاطع كـلّ منها قصير مفتوح (ص ح).

أمّـا الماضي الرّباعي، فسنمثّل له بالأفعال الآتـية التـي تمثّل كلّ أوزانه: (أَنْجَدَ،، سَلَّمَ، حَرْجَمَ، ساعَدَ).

فـنجد أنَ كـلَ فعل من هذه الأفعال يتكوّن مـن ثلاثـة مقاطع الأوّل من كلّ منها طويل والمقطعـان الثاني والثالث في كلّ منها قصير مفـتوح(ص ح)، والمقطع الطّويل مغلقٌ (ص ح ص) فـي الأوزان:(أَفْعَلَ، فَعّلَ، فَعْلَلَ)، في حيـن أنّه مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) في وزن: (فاعَلَ).

وسـنمثّل للماضي الخماسي بالأفعال الآتية التـي تمـثّل كـلّ أوزانـه: (اِنْسَجَمَ، اِخْتَرَعَ، ابْيَضَّ، تَبَرَّعَ، تَلَعْثَمَ، تَساهَلَ):

فـيُلاحظ أنّ الفعل الخماسي المبدوء بهمزة وصـل نوعـان؛ الأول على وزني: (انفعل/ افـتعل) وهو يتكوّن من أربعة مقاطع؛ المقطع الأوّل طويـل مغلـق والمقاطع الثلاثة الباقية قصـيرة مفـتوحة. والـنوع الثاني على وزن (افعـلّ)، وهو يتكوّن من ثلاثة مقاطع؛ الأول طويـل مغلـق والثاني والثالث قصيران. أمّا الفعـل الخماسـي المبدوء بتاء فإنّه يتكوّن من أربعـة مقاطع؛ الأوّل والثالث والرّابع مقاطع قصـيرة مفتوحة، والمقطع الثاني طويل مغلق وأوزانه: (تَفَعَّلَ، تَفَعْلَلَ، تَفاعَلَ).

أمّـا الفعـل السّداسي فسنمثّل له بالأفعال الآتـية التي تمثّل أوزانه المختارة في البحث: (اِسْتَعْلَمَ، اِعْشَوْشَبَ، اِجْلَوَّذَ، اِخْضارَّ):

ويلاحـظ، هـنا، أنّ الفعل السّداسي يتكوّن مـن أربعـة مقـاطع؛ الأوّل والثاني طويلان مغلقـان والثالث والرّابع قصيران مفتوحان في الأوزان: (استفعل، افعوعل، افعوّل)، كما نجد أنّه يتكوّن من ثلاثة مقاطع؛ الأوّل طويل مغلق والثانـي مديد (ص ح ح ص) والثالث قصير مفتوح في وزن: (اِفْعالّ). ونستنج ممّا تقدم ما يأتي:

أ. أنّ التغـيّر المقطعـي فـي بناء الفعل في العربـيّة ينـتج عن الزّيادة التي تضاف إلى صـيغ الثلاثي، فتتشكّل على أساسها صيغ الرّباعـي والخماسي والسّداسي، ومعلوم أنّ هـذه الصـيغ الجديدة تكتسب بهذه الزّيادة دلالـة جديدة إضافة إلى دلالة المصدر التي يوزعها الجذر على كلّ الكلمات التي تشتقّ منه، إضافة إلى دلالة الفعل على الزّمن.

وأنّ بـناء الفعـل الماضـي الثلاثي غير المسند إلى الضمائر المتّصلة هو أبسط الأبنية الفعلـيّة وأخفّها؛ لأنّه قائم على أبسط المقاطع وأخفّهـا وهـو المقطع القصير المفتوح الذي يتكوّن من صامت واحد وصائت قصير واحد (ص ح)، ويـزيده خفّـة وجود المقطع نفسه الذي يمكّن المتكلّم من التنفّس الخفيف بعد هذا التركيب المقطعي البسيط. ولذلك يصلُح البناء المقطعـي للثلاثـي مقياساً ندرس على أساسه التغـيّر المقطعـي فـي الرّباعـي والخماسي والسّداسي.

عند الموازنة بين مقاطع الثلاثي وفوق الثلاثي يتبين لنا ما يأتي:

عندما تُزاد (ءَ) لبناء صيغ الماضي على وزن (أفعل) في الرّباعي تنتج لدينا أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة متتابعة في كلمة واحدة (ءَ) / فَ- / عَ- / لَ-)، وهذا ما لا تقبله أبنية العربيّة، وتتخلّص من ذلك بحذف الفتحة القصيرة الواقعة بعد فاء الفعل، وحينئذ يتشكّل المقطع الطويل المغلق من الفاء والزّيادة في صدر البناء: ءَ- فَ/ عَ-/ لَ-.

وعند تكرار الصّوت الذي يمثّل عين الفعل (ع) لبناء صيغ الماضي على وزن (فَعَّلَ) في الرّباعي (فَ-/ع (ع)- / لَ-) ينتج عن ذلك مقطع غير مقبول في العربيّة (ع عَ-: ص ص ح)، ويتمّ التخلّص من ذلك بتشكيل المقطع الطويل المغلق (فَ- ع) في صدر البناء: فَ- ع /عَ- / لَ-.

أمّا صيغ (فَعْلَلَ) فيتمّ بناؤها بزيادة صامت رابع جديد مختلف عن لام الفعل (دحر+ ج= دَحْرَجَ): فَ- / عَ- / ل (ل) -َ، وينتج عن ذلك مقطع غير مقبول (ل لَ- : ص ص ح) يتمّ التخلّص منه بنقل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى موقع بين الصامتين الثالث والرّابع (عَ- ل ل : ع لَ- ل) وينتج عن ذلك تشكّل المقطع الطويل المغلق في صدر البناء: فَ- ع / لَ- / لَ-.

ويتمّ بناء (فاعَلَ) في الرّباعي بزيادة فتحة قصيرة بعد الفتحة القصيرة الواقعة بعد فاء الفعل:

فَ- (َ) / عَ- / لَ- ، فينتج المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) وهو مقطع منسجم مع البناء المقطعي في العربيّة.

ب. وعند بناء صيغ الفعل الماضي الخماسي:

١. في الصيغ التي تبدأ بهمزة وصل، تُزاد (اِ- ن) في صدر الصيغ التي على وزن (اِنْفَعَلَ) فتشكّل مقطعاً طويلاً مغلقاً منسجماً، ولا يطرأ أيّ تغيير على البناء المقطعي بعد ذلك: اِ- ن/فَ- / عَ- / لَ-.

وتُزاد سابقة الوصل (اِ-) وتاء الافتعال (ت) لبناء صيغ الخماسي على وزن(اِفْتَعَلَ): (اِ-)/ فَ(ت) -/ عَ- /لَ-، فينتج المقطع غير المقبول (فَ تَ- : ص ص ح)، ويتمّ التخلّص من ذلك بتشكيل المقطع الطويل المغلق في صدر البناء: اِ- فَ/تَ-/عَ-/لَ- .

ومن أجل بناء صيغ الخماسي على وزن (اِفْعَلَّ) تُزاد سابقة الوصل (اِ-) ويتمّ تكرار الصّوت الذي يمثّل لام الفعل: (اِ-)/فَ- / عَ- /ل(ل)َ فينتج المقطع غير المقبول (ل لَ- : ص ص ح)، ويتم التّخلّص منه بحذف فتحة الفاء ونقل فتحة عين الصيغة بين اللامين فيتشكّل المقطعان الطويلان المغلقان في أوّل الصّيغة ووسطها:اِ- فَ/عَ- لَ/ لَ- .

٢. أمّا صيغ الخماسي المبدوءة بتاء، فتجري عليها أوّلاً: المعالجة التي تمّت على صيغ الرّباعي : (فَعَّلَ، فاعَلَ، فَعْلَلَ)، ثمّ تُزاد السّابقة (تَ-) التي تمثّل مقطعاً قصيراً مفتوحاً (ص ح)، فتنتج كلّ الصيغ التي تبنى على أوزان: (تَفَعَّلَ، تَفاعَلَ، تَفَعْلَلَ: دون أيّ تغيير مقطعي.

ج. ومن أجل بناء صيغ الفعل الماضي السّداسي:

١. تُزاد السّابقة (اِ- س ت-َ) لبناء صيغ الماضي على وزن (اِستَفْعَلَ)، وتحذف فتحة فاء الفعل.

وينتج عن ذلك تشكّل مقطعين طويلين مغلقين في صدر البناء: اِ- س / ت-َ ف/ع-َ / ل-َ .

٢. وتزاد سابقة الوصل (اِ-) والدّاخلة (و ع-َ) لبناء صيغ الماضي على وزن (اِفْوَعْلَ)، فتحذف فتحة فاء الفعل، وينتج عن ذلك تشكّل مقطعين طويلين مغلقين في صدر البناء: اِ- ف/ ع-َ و / ع-َ / ل-َ .

٣. كما تزاد سابقة الوصل (اِ-) والدّاخلة (و و -َ) لبناء صيغ الماضي على وزن (اِفْعَوَّلَ)، وينتج عن ذلك تشكّل مقطعين طويلين في صدر البناء: اِ- ف/ ع-َ و/و-َ /ل-َ.

٤. وتزاد سابقة الوصل كذلك (اِ-) والدّاخلة (-َ) مع تكرار الصّوت الذي يمثّل لام الفعل، وينتج عن ذلك تشكّل مقطع طويل مغلق في صدر البناء، ومقطع مديد في وسطه:

اِ- ف / ع-َ-َ ل / ل-َ.

تجمّع الصّوامت (الحروف) والصّوائت (الحركات) في بناء الفعل الماضي:

١. الفعل الماضي الثلاثي غير المسند إلى الضمائر المتّصلة، لا تتجمّع فيه صوامت ولا صوائت، وإنّما تتجمّع الصّوامت والصّوائت في الرّباعي والخماسي والسّداسي، وهذا دليل على أنّ التجمّع يحدث بسبب الزّيادة التي أضيفت إلى الثلاثي لأداء دلالات الصيّغ الجديدة.

٢. لا تتجمع في أوّل الماضي فوق الثلاثي صوامت ولا صوائت، ويتشكّل المقطع الطويل المفتوح أو المغلق في صدر الفعل، للمحافظة على هذه الصّفة حينما لا يكون في أوّل الفعل مقطع قصير مفتوح: (ت-َ / علّمَ، س-َ-َ / فَرَ، ء-َ ك / رَمَ). ولذلك عُدّت همزة الوصل صامتاً في هذا البحث، والدّليل على وجودها أنّها تُنطق همزة قطع في أوّل الكلام، فنلفظ الأمر من كَتَبَ: أكتُبْ[١٩]، وعدم ظهورها في الأجهزة الصّوتيّة لا يعني أنّها غير موجودة، ولكنّها تختفي لخفّتها مثلما يختفي الصّائت معها عند التّصغير: (اِب ن: ××ب-ُن-َ ي ي).

ولا يتجمّع في الفعل الماضي فوق الثلاثي (لا في وسطه ولا في آخره) أكثر من صامتين: {(ء-َ(ك / ر)-َ م-َ، اِ- (ح/ م)-َ (ر/ ر)-َ}. ويقوم المقطع بالفصل بينهما بالتنفّس الخفيف للمحافظة على النّسق الصّوتي البسيط في بناء الفعل.

ولا يتجمّع في بناء الفعل العربي أكثر من حركتين: (ن-َ -َ/ فَسَ، اِح/ م-َ -َ ر/ ر-َ)، إلاّ إذا كان ذلك لغايات التّنغيم.

يُختتم الفعل الماضي غير المسند إلى الضّمائر بمقطع قصير مفتوح دائماً، ولا يكون صائته إلاّ الفتحة القصيرة: س-َ /م-َ /(ع-َ)، ء-َ ن / ج-َ /(د-َ)، اِ- ق/ ت-َ / ر-َ(ب-َ)، اِ- س/ ت-َ ء/ ج-َ /(ر-َ).

وهذا يثبت أنّ الفتحة القصيرة جزء من بناء الماضي، ويبدو أنّ هذا ما أشار إليه

---

١٩. شاهين، عبد الصّبور، **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة**، ص: ٢٠٢.

الزّجاجي بقوله: "... وهو مبنيّ على الفتح أبداً[٢٠]".

الفعل المضارع

سبب التّسمية:

وازن علماء العربيّة الأوائل بين الفعل المضارع واسم الفاعل من ناحيتي المعنى واللفظ[٢١]، والمقصود بالمعنى في دراساتهم، المعنى النّحويّ[٢٢]؛ فهم يشيرون إلى أنّ المضارع يقوم بوظيفة خبر المبتدأ وخبر إنّ كما يقوم بذلك اسم الفعل[٢٣]، وتزحلق إليه لام التوكيد التي تزحلق من اسم إنّ إلى اسم الفاعل عندما يقع خبراً لها[٢٤]. أمّا المشابهة اللفظيّة فيعنون بها مشابهة المضارع لاسم الفاعل في بنائه اللفظي، وهذا ما أشار إليه د. عبد الصبور شاهين بقوله: "ولقب المضارع يعني ما ضارع في حركاته وسكناته الاسم[٢٥]".

وعند التّدقيق في بناء أصوات المضارع الرّباعي ومقاطعه، نجد أنّ صوت المضارعة هو السّمة المميزة للمضارع عن اسم الفاعل، وأنّ صوت الميم هو السّمة المميّزة لاسم الفاعل عن المضارع، ويتطابق البناءان في ما سوى ذلك (في الصّوامت، والصّوائت، والمقاطع).

وهذا التطابق يمكننا من توليد اسم الفاعل من المضارع الرّباعي بمجرّد استبدال الميم من الهمزة، وتوليد المضارع الرّباعي من اسم الفاعل باستبدال الهمزة من الميم (وينسحب ذلك على كلّ أصوات المضارعة).

٢. دالّة المضارعة

ونعني بها، في هذا البحث، سابقة المضارع التي تتكوّن من أصوات المضارعة متبوعة بفتحة قصيرة في الثلاثي والخماسي والسّداسي (ءَ-، نَ-، تَ-، يَ-)، ومتبوعة بضمّة قصيرة في الرُّباعي (ءُ-، نُ-، تُ-، يُ-).

وقد ذكرها علماء العربيّة الأوائل على أنّها أحرف مضارعة، فكانوا يذكرون الهمزة والنون والتاء والياء، ويغفلون ذكر الفتحة والضمّة إلاّ في القليل النّادر من دراساتهم ومن ذلك قول الاستراباذي[٢٦]": وحرف المضارعة مضموم في الرّباعي مفتوح فيما سواه". ومن الواضح أنّه يجعل الحركة جزءاً من الحرف(الصّامت) تابعاً له، وهذا ما لا يقبله علم الأصوات الحديث.

وسمّيناها دالّة المضارعة؛ لأنها هي السّمة المميزة للمضارع الثلاثي من الأمر الثلاثي، ولأنها هي التي تشكّل مقاطع المضارع بالقياس إلى الماضي، إضافة إلى أنّها هي التي تعطيه صفة المضارعة، وزيادة على ذلك فإنّها تحدّد ضمير فاعل الفعل المضارع، ونلاحظ أنّ زيادة دالّة المضارعة (يَ-) قبل صيغة الماضي، كانت سبباً في حذف الفتحة

٢٠. الزّجاجي، أبو القاسم، **كتاب الجمل في النحو**، ص: ٧.
٢١. سيبويه، **كتاب سيبويه**، ج١، ص: (١٣- ١٤).
٢٢. المبرّد، **المقتضب**، ج٢، ص: ١٠.
٢٣. ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٦، ص: ٦٨.
٢٤. ابن الحاجب، **كتاب الكافية في النحو**، ص: ٢٢٦
٢٥. شاهين، د. عبد الصّبور، **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة**، ص: ٦١.
٢٦. ابن الحاجب، **كتاب الكافية في النّحو**، ص: ٢٢٦.

القصيرة بعد فاء الفعل، ونتج عن ذلك تشكّل المقطع الطويل المغلق (يَ- ف) في صدر صيغة المضارع، أمّا الفتحة الواقعة بعد لام الفعل، فقد تمّ حذفها استعداداً لتقبّل العلامة الإعرابيّة عند إدراج المضارع في سياق الجملة. كما نلاحظ أنّ التغيير الذي يجري في بناء المضارع عند بنائه من الماضي، هو ذاته الذي يجري في بناء الأمر، ولا يفترق المضارع عنه إلاّ بدالته (يَ-)، وكذلك يفترق الأمر بدالته(ا-)، وهذا ينسحب على كلّ صوامت الدّالة: (ء-/ سْمَع- ا- / سْمَع، ن-/ جْلِس- ا-/ جْلِس، ت-/ رْسُم- ا-/ رْسُم، ي-/ علّم- ا- علّم)، وهذا ملمح طبيعيّ؛ لأنّ صوامت الجذر هي هي وكذلك الصّوائت الدّاخليّة (حركة الفاء وحركة العين) لا تختلف في الفعلين، فلا يختلف الفعلان إلاّ في الزيادة التي أضيفت في صدر كلّ منهما لتحديد نوعه وإكساب صيغه الدّلالة على الزّمن، وهذه الزّيادة هي التي سمّيناها **دالّة** المضارع ودالّة الأمر.

ومن الوظائف الدلاليّة لدالّة المضارع أنّها تحدّد ضمير الفاعل المستتر في الفعل: (أكتب (أنا)، نكتب (نحن)، تكتب (أنت، هي)، يكتب (هو).

ولا تسقط دالّة المضارع من أيّ صيغة من صيغه الثلاثيّة وفوق الثلاثيّة.

تمكننا دالّة المضارع من بناء أربع صيغ مضارعة بدلالات مختلفة من كلّ فعل ماض: (فهم: أفهم، نفهم، تفهم، يفهم- أكرمَ: أُكرِم، نكرم، تكرم، يكرم ... إلخ).

٣: دلالة المضارع

يؤدّي الفعل المضارع أربعة أنواع من الدّلالة، هي:

أ. الدّلالة المعجميّة

وهي الدّلالة التي يكتسبها من نظام الاشتقاق، ويشترك فيها المضارع مع كلّ الكلمات التي تشترك معه في الجذر (الأفعال والمصدر والأسماء المشتقّة)؛ لأنّ الجذر يوزّع دلالة المصدر على كلّ هذه الكلمات.

ب. دلالة نوع الفعل

أي دلالة الفعل على الزّمن، وهي هنا دلالة المضارع على الحال والاستقبال، ويكتسب هذه الدّلالة من نظام الإلصاق الأفقي الذي يزيد في صدر صيغة ماضيه دالّة المضارعة ويجري عليها التغيّرات التي تناسب بناء المضارع، فيتميّز بها المضارع عن الماضي والأمر، وقد سمّيناه نظام الإلصاق الأفقي؛ لأنّ تصريف الأفعال من الماضي إلى المضارع إلى الأمر، من جذر واحد، يجري أفقياً في الجدول الذي اعتمدناه.

ج. دلالة الصيغة

وهي الدّلالة التي يكتسبها المضارع من نظام الإلصاق العمودي؛ وقد سُمّي هذا النظام عموديّاً؛ لأنّ الزيادة والتّغيّرات تنتظم في صيغه عمودياً حسَبَ ترتيب أوزانها في الثلاثي وفوق الثلاثي في الجدول المعتمد. ويشترك المضارع مع الماضي والأمر في هذه الدّلالة، إذا كانت مبنيّة من جذر واحد.

د. دلالة السّياق

وهي الدّلالة التي يكتسبها المضارع من علاقاته بالكلمات التي تقع قبله أو بعده في التركيب (الجملة/ الفقرة). وهنا يدلّ المضارع على معنى معجمي محدّد، ومثال ذلك:
يرجع المهاجر إلى وطنه. - يرجع العاقل عن خطئه - يرجع الباحث إلى مراجع حديثة.

٤. بناء المضارع

تبنى صيغ الفعل المضارع الصحيح في العربيّة بالقياس على صيغ الماضي الصحيح،، على النحو الآتي:
بناء الثلاثي: يبنى المضارع الثلاثي وفق الجدول رقم (٣) الآتي:

الجدول رقم (٣): وهو يمثل بناء الفعل المضارع من الثلاثي

دالة المضارعة د	سابقة الماضي سا	فاء المضارع ف	الداخلة الأولى خ١	عين المضارع ع	الداخلة الثانية خ٢	لام المضارع ل	اللاحقة لا	أوزان المضارع و
ءَ- / نَ- تَ- /يَ-	×	ف	×	ع	-َ/-ِ/-ُ	ل	لا	يَفْعَل/يَفْعِل/ يَفْعُل
( )	( ) +	ف +	( ) +	ع	( ) +	ل	( )	=

وهذا يعني أنْ:
تُزاد دالّة المضارع (ءَ-، نَ-، تَ-، يَ-) في صدر صيغ الماضي.
تُحذف: فتحة الفاء وفتحة اللام.

تثبت فتحة العين مع الصّيغ التي بعد عين مضارعها فتحة، وتعبّاً حقول الفاء والعين واللام بالصوامت التي تمثّلها حسب ترتيبها في الجذر، فتُبنى كلّ صيغ المضارع المستعملة التي بعد عين مضارعها فتحة.

تُحوّل فتحة العين إلى كسرة مع الصّيغ التي بعد عين مضارعها كسرة، ثمّ تُعبأ حقول الفاء والعين واللام بالصّوامت التي تمثّلها حسب ترتيبها في الجذر، فتبنى كلّ صيغ المضارع المستعملة التي بعد عين مضارعها كسرة.

تُحوّل فتحة العين إلى ضمّة مع الصّيغ التي بعد عين مضارعها ضمّة، ثمّ تُعبّأ حقول الفاء والعين واللام بالصّوامت التي تمثّلها حسب ترتيبها في الجذر، فتبنى كلّ صيغ المضارع المستعملة التي بعد عين مضارعها ضمّة.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا البناء يتطلّب تصنيف الجذور الفعليّة المخصبة حسب الصّائت الذي يقع بعد عين مضارعها.

بناء الرّباعي: يبنى المضارع الرّباعي وفق الخطوات الآتية:
١. تُزاد دالّة المضارعة (ءُ- / نُ- / تُ- / يُ-) في صدر صيغ الماضي الرّباعي التي تمثّلها أوزانها (أفْعَلَ/ فَعَّلَ/ فاعَلَ/ فَعْلَلَ).

٢. تُحذف دالّة التعدية (ء-: همزة القطع وفتحتها) الواقعة قبل فاء صيغ الماضي التي على وزن (أفْعَلَ).
٣. تُحذف فتحة لام الفعل في كلّ الصيغ استعداداً لاستقبال علامة إعراب المضارع في لسياق الجملة.
٤. تُحوّل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة في كل صيغ المضارع الرّباعي.
٥. تُعبّأ حقول الفاء والعين واللام بالصّوامت حسب ترتيبها في الجذور المستعملة في صيغ الرّباعي، فتبنى كلّ الأفعال الرّباعيّة المستعملة.

ج. بناء الخماسي: يبنى المضارع الخماسي من صيغ الماضي على النحو الآتي:

تُزاد دالّة المضارعة (ء-، ن-، ت-، ي-) في صدر صيغ الماضي الخماسي كلّها (انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، تَفَعْلَلَ، تَفاعَلَ، تَفَعْلَلَ).

تُحذف سابقة الوصل (ا-) من صدر صيغ الماضي: (انفعل، افتعل، افعلّ).

تحوّل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل في الوزنين: (انفعلَ، افتعلَ) إلى كسرة.

تُحذف الفتحة الواقعة بعد لام الفعل في كلّ صيغ الماضي الخماسي.

تُعبّأ حقول الفاء والعين واللام بالصوامت المناسبة حسب ترتيبها في الجذور المستعملة في صيغ الخماسي، فتبنى كلّ الأفعال المضارعة الخماسيّة المستعملة.

د. بناء السّداسي: يبنى المضارع السّداسي من صيغ الماضي السّداسي وفق الخطوات الآتية:

١. تُزاد دالّة المضارعة (ء-َ / ن-َ / ت-َ / ي-َ) في صدر صيغ الماضي السّداسي.
٢. تُحذف سابقة الوصل (ا-) من صدر صيغ الماضي كلّها، وتثبت(ا- س ت-َ) فقط في صيغة (استفعل).
٣. تُحذف: (فتحة الفاء، وفتحة اللام) في كلّ الصّيغ.
٤. تُحوّل فتحة العين إلى كسرة في كلّ الصّيغ.

تُعبّأ حقول الفاء والعين واللام بالصّوامت حسب ترتيبها في الجذور المستعملة في السّداسي، فتبنى كلّ الأفعال المضارعة السداسيّة المستعملة.

فعل الأمر

١. مفهوم الأمر

ركّز علماء العربيّة الأوائل على دلالة فعل الأمر السّياقيّة أكثر من تركيزهم على بنائه[٢٧]؛ فصيغ الأمر يمكن أن تدلّ على الطلب أو على الخضوع، أو على الشفاعة، أو على التهديد ... إلخ، حسب دلالة الصيغة في سياق الجملة، كما مُثّل لها في النّصّ. أمّا بناء فعل الأمر فقد أشير إليه بالموازنة مع المضارع: "بحذف حرف المضارعة" وهذا يعني أنّ بناء المضارع يتميّز عن بناء الأمر بوجود دالّة المضارعة في أوّله. وفي هذا إغفال لدالّة الأمر (ا- / ا-) التي يتميّز بها عن المضارع في الثلاثي، ولسابقته (ا- ن / ا- / ت-َ / ا- س ت -َ) التي يلتقي فيها مع الماضي في صيغه فوق الثّلاثيّة.

٢٧. ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، ج٢، ص: ٢٦٧.

كما يُلاحظ إغفال دلالة الأمر على الزّمن، وهذا ما أشار إليه علماء العربيّة المحدثون في تعريفهم للفعل: "الفعل: هو ما دلّ على حدث أو معنى مقترن بزمن، أو ما صلُح أن يكون مسنداً فقط "فالفعل الماضي يدلّ على حدث جرى في الزّمن الماضي، والمضارع يدلّ على حدث يجري الآن في الوقت الحاضر وقد يجري بعد الآن في المستقبل، وفعل الأمر حدث يطلب حصوله في الزّمن المستقبل[٢٨].

٢. دلالة فعل الأمر

يشترك فعل الأمر مع الفعل الماضي والمضارع ومع كلّ الكلمات التي يشترك معها في الجذر، في دلالته المعجميّة، وهذه الدّلالة يحقّق فيها نظام الاشتقاق في العربيّة الجمع بين أساس البناء (الجذر) وأساس الدّلالة (دلالة المصدر: وهي التي سمّاها العلماء الأوائل دلالة الحدث)، فيعمّم الجذر أساس الدّلالة على أساس البناء في كلّ كلمات نظام الاشتقاق.

كما يشترك فعل الأمر مع الماضي والمضارع اللذين يشتركان معه في الجذر، في دلالة الصّيغة، وهذا يظهر بدقّة في الصيّغ فوق الثلاثيّة، وهذه الدّلالة تكتسبها هذه الأفعال حسب نظام الإلصاق العمودي كما تقدّم.

ويكتسب فعل الأمر دلالة النّوع (دلالته على طلب القيام بالفعل بعد زمن التكلّم)، حسب نظام الإلصاق الأفقي، فيتميّز عن الماضي والمضارع بدالّته (ا- / ا-) في الصّيغ الثلاثيّة، ويتميّز عن المضارع بنظام السّوابق التي يتطابق فيها مع الماضي في الصّيغ فوق الثلاثيّة، كما يتميّز عن الفعل الماضي بجذعه الذي يتطابق فيه مع المضارع في الصيغ فوق الثلاثيّة.

ويكتسب فعل الأمر دلالته السّياقيّة من علاقاته بالكلمات التي تقع قبله أو بعده في سياق الجملة، وفي هذا المقام يدلّ فعل الأمر على معنى معجميّ محدّد.

بناء فعل الأمر

تُبنى صيغ فعل الأمر الثلاثي الصحيح، في العربيّة، بالقياس على صيغ المضارع الثلاثي الصحيح، كما تبنى صيغ فعل الآمر فوق الثلاثي الصحيح، بالقياس على صيغ الماضي فوق الثلاثي الصحيح، على النحو الآتي:

أ. بناء الثلاثي: يبنى فعل الأمر الثلاثي بالقياس على المضارع الثلاثي حسب الجدول (٤) الآتي:

٢٨. جامعة القدس المفتوحة، **علم الصّرف**، ط١، ١٩٩٧، ص: ٩١.

الجدول رقم (٤): وهو يمثل بناء فعل الأمر الثلاثي من المضارع الثلاثي

أمر الثلاثي	دالة الأمر	سابقة المضارع	فاء الأمر	الداخلة الأولى	عين الأمر	الداخلة الثانية	لام الأمر	لاحقة الأمر	أوزان الأمر
أم.٣	د	سا	ف	خ١	ع	خ٢	ل	لا	و
١-	ا-	×	ف	×	ع	- َ	ل	×	اِفعَلْ
٢-	ا-	×	ف	×	ع	- ِ	ل	×	اِفعِلْ
٣-	ا- ُ	×	ف	×	ع	- ُ	ل	×	اِفعُلْ
المعادلة:	(=) +	(×) +	ف +	(×) +	ع +	(=) +	ل+	( )	=

وهذا يعني أن:

تُـزاد دالّـة الأمـر (ا-) في صدر صيغ المضارع التي على وزن (يفعَل) وتُحذف دالّة المضارع (ء- /ن- /ت-/ ي-)، فتنتج صيغ الأمر على وزن (اِفعَلْ).

تُـزاد دالـة الأمـر (ا-) فـي صدر صيغ المضـارع التي على وزن (يفعِل) وتحذف دالـة المضارع، فتنتج صيغ الأمر على وزن (اِفعِلْ).

تُـزاد دالـة الأمر (ا- ُ) في صدر صيغ المضارع التي على وزن (يفعُل) وتحذف دالة المضـارع، فتنـتج صـيغ الأمر على وزن (اُفعُلْ).

تُعـبّأ حقـول الفاء والعين واللام بصوّامت الجـذور المستعملة في صيغ كلّ وزن، فتبنى كلّ صيغ الآمر المستعملة في العربيّة.

ب. بناء الرّباعي

تبـنى صـيغ فعل الأمر الرّباعي بالقياس على صيغ الماضي الرّباعي حسب الخطوات الآتية:

١. تثبـت سـابقة الصـيغ التـي وزنها على (أفعَلَ) في الماضي، ثمّ تتحوّل فتحة العين إلـى كسـرة، ثـمّ تُحذف فتحة اللام، فتنتج صيغ الأمر على وزن (أفعِلْ).

٢. وفي صيغ الماضي الذي على وزن (فعَلَ) تحـوّل فـتحة عيـن الفعل إلى كسرة بعد صامت عين الفعل المكرّر، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعـل، فتنـتج صيغ الأمر على وزن (فَعِّلْ).

٣. وفـي صـيغ الماضـي الـذي على وزن (فـاعَلَ) تُحوّل فتحة عين الفعل إلى كسرة، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعل، فتنتج صيغ الأمر على وزن (فاعِلْ).

٤. وفي صيغ الماضي الذي على وزن (فَعْلَلَ) تحـذف فـتحة لام الفعـل، ثمّ تزاد (- ل: كسـرة، وصامت رابع مختلف عن صامت لام الفعـل مناسـب للصيغة)، فتنتج صيغ الأمر على وزن (فَعْلِلْ).

تُعـبّأ حقـول الفاء والعين واللام بصوامت الجذور المستعملة حسب ترتيبها في صيغ كل وزن مـن أوزان الأمر، فتبنى كل صيغ الآمر المستعملة في العربيّة.

ج. بناء الخماسي

تبنى صيغ فعل الأمر الخماسي، بالقياس على صيغ الفعل الماضي الخماسي على النحو الآتي:

تثبت سابقة الماضي (ا- نِ)، وتتحول فتحة العين إلى كسرة، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعل في(انْفَعَلَ)، فتنتج صيغ الأمر التي على وزن (انْفَعِلْ).

تثبت سابقة الماضي (ا-)، وتزاد (ت) قبل فتحة الفاء، وتتحول فتحة العين إلى كسرة، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعل في (افْتَعَلَ)، فتنتج صيغ الأمر على وزن (انْفَعِلْ).

تثبت سابقة الماضي (ا-)، وتحذف فتحة الفاء، ثمّ يكرّر صامت اللام مرّة واحدة بين اللام وفتحتها في الوزن (افْعَلَّ)، فيتطابق وزن الماضي مع الأمر، وتميّز صيغ كلّ منهما من السّياق.

تثبت سابقة الماضي (ت-)، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعل في كلّ من: (تَفَعَّلَ/ تَفاعَلَ/ تَفَعْلَلَ)، فتنتج صيغ الأمر على الأوزان: (تَفَعَّلْ/ تَفاعَلْ/ تَفَعْلَلْ)، ولا تختلف صيغ الأمر عن صيغ الماضي في هذه الأوزان إلاّ بوجود فتحة لام الفعل في صيغ الماضي، وحذفها في صيغ الأمر.

تعبّأ حقول الفاء والعين واللام بالصوامت حسب ترتيبها في الجذور المستعملة في كلّ وزن، فتبنى كلّ صيغ الأمر الخماسي.

د. بناء السّداسي

تبنى صيغ فعل الأمر السّداسي، بالقياس على صيغ الفعل الماضي السّداسي، حسب الخطوات الآتية:

تثبت سابقة الماضي (ا- س ت-) في الوزن (استفعَلَ)، وتتحول فتحة العين إلى كسرة، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعل، فتنتج صيغ الأمر على وزن (اسْتَفْعِلْ).

.تثبت سابقة الماضي (ا-) في الوزن (افعوعَلَ)، وتثبت فتحة العين، ثمّ تزاد (و ع- : بزياد واو، وتكرار صامت العين، وزيادة كسرة)، ثمّ تُحذف فتحة لام الفعل، فتنتج صيغ الأمر على وزن (افْعَوْعِلْ).

تثبت سابقة الماضي (ا-) في الوزن (افْعَوَّلْ)، وتثبت فتحة العين، ثمّ تُزاد (و و-: الواو مكرراً مرتين، وزيادة كسرة)، ثمَّ تُحذف فتحة لام الفعل، فتنتج صيغ الأمر على وزن (افْعَوِّلْ).

تثبت سابقة الماضي (ا-)، وتتطابق صيغ الأمر مع صيغ الماضي في الوزن (افْعالَّ)، وتميّز صيغ كلّ منهما من خلال السّياق.

تعبّأ حقول الفاء والعين واللام بالصّوامت المناسبة حسب ترتيبها في الجذور المستعملة من كلّ صيغة، فتبنى كلّ صيغ فعل الأمر السّداسي المستعملة.

المبحث الثاني: التغيّر في بناء الفعل في: (الإعلال والإبدال والهمز والتّضعيف)

أوّلاً: في الإعلال

مفهوم الإعلال: قال ابن الحاجب: "الإعلال تغيير حرف العلّة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والياء والواو. ولا تكون الألف أصلاً في المتمكّن

ولا في فعلٍ، ولكن عن واو أو ياء[٢٩]".

ويلاحظ في هذا التعريف أنّ:

١. الإعلال تغيير يطرأ على بناء الكلمة لوجود أصوات العلّة.

٢. وأنّ الغاية التي من أجلها حدث التغيير هو التّخفيف؛ أي تيسير النّطق بالكلمة التي حدث فيها التغيير.

ويبيّن التعريف أنّ الألف لا تكون أصلاً مثل الواو والياء ولكنّها تكون منقلبة عنهما. ويبدو أنّ د. تمّام حسّان أفاد من هذه الملاحظة، فقال: "وموضوع الإعلال ... هو الحرف الليّن وهو الواو والياء دون الألف[٣٠]. ويمكن للباحث اللغويّ أن يستنتج من هذا التعريف، أنّ الواو والياء يمكن أن تتحوّلا إلى حركات وذلك لأنّ الألف في حقيقته فتحتان قصيرتان، وهذا ما سنلاحظه في دراستنا لبناء الأفعال التي حدث فيها الإعلال.

وقد أصبح هذا التعريف منطلقاً للموازنة بين الصحيح والمعتل عند علماء العربيّة اللاحقين[٣١]؛ فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلّة، والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علّة[٣٢].

إنّ سرّ التخفيف الذي ينجم عن الإعلال يكمن في[الفرق بين طريقة النطق بالحركات وطريقة النطق بنصفي الحركتين في العربيّة؛ فعند النطق بالحركتين يرتفع اللسان، وعند النطق بنصفي الحركتين ينخفض اللسان[٣٣] وتنتج سهولة النطق كما ينتج اختصار الجهد[٣٤]عندما تتحوّل الواو والياء إلى حركات مماثلة للحركة المجاورة في بناء الكلمة، وقد تحذف نصف الحركة فتتجاور حركتان متماثلتان، ويزيد الأمر خفّة أنّ الواو أو الياء يكون أحدهما في أوّل المقطع أو في آخره، فإذا تحوّل إلى حركة قصيرة انتقل في النطق حركةً إلى وسط المقطع أو قمّته، وهذا يزيد النّطق بالكلمة سهولة ويسراً.

أوّلاً: الإعلال في الفعل

نتوصّل إلى معرفة التغيير الذي حدث في الصيغة، بقياس الصيغ التي فيها إعلال على الصيغ الصحيحة، وذلك بتحديد الجذر، والوزن، وأصل الصيغة، والموازنة بين أصل الصيغة والصيغة المستعملة، ويكون قياس صيغ الماضي على أصل صيغها في الماضي، وصيغ المضارع على أصل صيغها في المضارع، وصيغ الأمر على أصل صيغها في الأمر، فالفعل (قال) مثلاً: جذره (ق. و. ل)، ووزن أصل صيغته (فَعَلَ)، والفعل يصوم جذره (ص. و. م) ووزن أصل صيغته (يَفْعُل)، والفعل يبيع جذره (ب. ي. ع) ووزن أصل صيغته (يفْعِل).

---

٢٩. الاستراباذي، رضيّ الدّين، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٢، ص: ٦٦.

٣٠. حسّان، د. تمّام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص: ٢٧٦.

٣١. الحملاوي، الشيخ أحمد، **كتاب شذى العرف في فن الصّرف**، ص: ٢٧.

٣٢. الصّرايرة، رانيا، **صراع الأنماط اللغويّة**، ص: (٣٤، ٤٠).

٣٣. استيتيّة، د. سمير، **الأصوات اللغويّة**– رؤية عضويّة ونطقيّة وفيزيائيّة، ص: ٢٢٦.

٣٤. القرالة، د. زيد، **الحركات في اللغة العربيّة**– دراسة في التشكيل الصوتي، ص: ٦٣

وقد اخترنا من قاموس تصريف الأفعال[٣٥]، ثلاثين فعلاً، بعد مقارنتها مع ما جاء في تصريف الأفعال عند يوسف مارون في قاموس التحليل الصرفي[٣٦] كلّ منها يمثّل نمطاً من أنماط الأفعال المعتلّة في العربيّة، نرى أنّ دراستها في صيغ الماضي والمضارع والأمر، تفي بمعيار الشّمول، في هذا المقام، وهي: (وَعَدَ، يَفَعَ، قالَ، باعَ، دعا، بَنى، سَعى، وفى، ثَوى، قَوِيَ/ أذاب، أسال، أسمى، أرضى، أروى، وفّى/ انْقادَ، انْسابَ، انْبَرى، اقْتَضى، ارْتَوى، اقْتاد، اخْتارَ، اقْتَفى، ارْتَضى/ اسْتَقامَ، اسْتَزاد، اسْتَرْضى، اسْتَقْوى، اسْتَوْفى).

أ . **الإعلال في الفعل الماضي**

يمكن إجمال القاعدة الكليّة للإعلال في الفعل الماضي على النحو الآتي:

١. يثبت كلّ من الواو والياء {و/ ي} في صدر الفعل الماضي الثلاثي المثال.
٢. ويحذف كلّ منهما في الأنماط: (قال، باع، دعا، بنى، سعى، أسمى، أرضى، أنقاد، انساب، انبرى، انقضى، اقتاد، اختار، اقتفى، ارتضى، استرضى).
٣. ويحذف المتأخّر منهما في اللفيف (المفروق/ أو: المقرون: وفى، ثوى، ارتوى، استوفى، استقوى).
٤. ويتحوّل كلّ منهما إلى فتحة قصيرة في الأنماط: أذاب، أسال، استقام، استزاد.

٥. وتتحوّل الواو إلى ياء في النمط: قَوِيَ.

وتكتب قاعدة المجموعةالثانية كما يأتي:

(و /ي): × / ـَ /- ـَ.

وتقرأ هذه القاعدة على النحو الآتي: تحذف كلّ من الواو والياء، إذا وقع أيّ منهما بين فتحتين قصيرتين في الفعل الماضي.

ويمكن أن نطبق هذه القاعدة على نصف الحركة المتأخّرة فقط من الواو والياء في اللفيف المفروق أو اللفيف المقرون، التي ذكرت أمثلة من أنماطها في المجموعة الثالثة.

وفي المجموعة الرابعة تحوّل كلّ من الواو والياء إلى فتحة قصيرة، ونستطيع أن نكتب القاعدة على النحو الآتي:

(و/ ي): ـَ / ص- ـَ .

وتُقرأ هذه القاعدة كما يأتي: يتحوّل كلّ من الواو والياء إلى فتحة قصيرة، إذا سُبق أيّ منهما بصامت ووقعت بعده فتحة قصيرة في الفعل الماضي.

وفي المجموعة الخامسة تحوّل الواو إلى ياء، ونستطيع أن نكتب القاعدة كما يأتي:

ق ـَ / و ـِ / و ـَ

ق ـَ / و ـِ / ي ـَ

و: ي / ـِ ـَ

وتُقرأ هذه القاعدة كما يأتي: تتحوّل الواو إلى ياء، إذا سُبقت بكسرة قصيرة ووقعت بعده فتحة قصيرة، في اللفيف المقرون الذي يقترن في آخره واوان، في الفعل الماضي.

سبب التغيير

١. استثقال وقوع الواو أو الياء في بداية المقطع؛ فممرّ الهواء يكون ضيّقاً في أثناء

---

٣٥. جماعة من الأساتذة، **قاموس تصريف الأفعال** (٨٠٠٠ فعل) جروس برس، ص: ٧٣- ١٧٤.

٣٦. مارون، يوسف، **قاموس التحليل الصرفي** (تصريف الأفعال)، ص: ١٢٥- ٢٤٧.

النطق بكلّ منهما، وهذا يتعارض مع حاجة المتكلّم إلى التنفّس المريح بين المقطعين.

٢. وقوع كلّ من الواو بين فتحتين، أو: بين صامت وفتحة يمنع حدوث مماثلة أو مجانسة بين الصوت السابق واللاحق لكلّ منهما، وهذا يتعارض مع سهولة النّطق وتوازنه الذين تتسم بهما العربيّة.

نتائج التغيير

١. تحذف الواو والياء من بداية المقطع، أو تتحول كلّ منهما إلى فتحة قصيرة، فتنتج مماثلة تجاوريّة مباشرة بين الفتحتين، ويتشكّل منهما الألف، ويصبح ممرّ الهواء في أوسع صوره، وهذا ينسجم مع سهولة النطق وتوازنه في أثناء التكلّم.

٢. وعند تحويل الواو إلى ياء، تحدث مجانسة بين الياء والكسرة القصيرة التي تسبقها، وتنحصر حركة اللّسان في الجزء الأمامي من الفم، في أثناء الانتقال من المقطع السّابق إلى المقطع الذي يليه، وهذا أخفّ على اللّسان من الانتقال من الأمام إلى الخلف ثمّ العودة إلى الوسط لو بقيت الواو في بداية المقطع قبل أن تتحوّل إلى ياء: (ـِ / و ـَ : ـِ /ي ـَ). وتؤيّد هذه النتيجة ما ذهب إليه علماء العربيّة الأوائل من التغيير في الإعلال إنّما هو للتخفيف.

ب . الإعلال في المضارع

يمكن إجمال القاعدة الكليّة للإعلال في الفعل المضارع على النحو الآتي: تحذف الواو في المثال الواوي على وزن (يفعَل). وتحذف كلّ من الواو والياء، وتتحول كسرة عين الفعل إلى فتحة في صيغ الأجوف الخماسي على الوزنين: (ينفعِل، يفتعِل). وتتحوّل كلّ من الواو والياء إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها أو بعدها في كلّ صيغ المضارع الباقية (في الثلاثي وفوق الثلاثي). وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. حذف الواو في صيغ المثال الواوي على وزن (يَفْعَل): وعند الموازنة بين الأفعال: (يَعِد/ يَوْجَل/ يَيْبِس/ يَيْقَع).

يتبيّن أنّ الواو حذفت في (يفعِل) وثبتت في (يفعَل)، وأنّ الياء ثبتت في: (يفعِل، و: يفعَل).

وقد فسّر سيبويه ذلك بقوله: "... كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنّهم إنّما يحذفونها من يَفعِل". وعقّب السّيرافي على ذلك بقوله: "... إذا كان سقوط الواو لوقوعها بين ياء وكسرة،فلمَ أسقطوها من: يهَب ويضَع ويطَأ ويقَع "وهو يرى أنَ الأصل في هذه الأفعال بكسر عين الفعل، وحرّك بالفتح من أجل أصوات الحلق التي تقع بعد الواو في عين الفعل أو لامه[٣٧]. ويبدو أنّ تفسير العلماء الأوائل كان منصبّاً على وقوع الواو بين ياء المضارع وكسرة عين الفعل، وفي هذا إغفال لأصوات المضارع الباقية: (الهمزة والنون والتّاء)، وإنّ ذلك يلغي هذا التفسير.

ويمكن الإفادة من النتيجة التي توصّل إليها د. عبد الصّبور شاهين، حينما أشار بأنّ " اللقاء بين الواو والحركة، والياء والحركة

٣٧. سيبويه، **كتاب سيبويه**، ج٣، ص: ٥٢ – ٥٣.

...تركيب تكرهه العربيّة[٣٨]"، فنقول: بأنّ العربيّة تستثقل الواو عندما تكون بعد حركة (ـَ و/) في نهاية المقطع في صيغ المضارع على وزن (يفعِل)، وتلك التي فيها أصوات الحلق (بالمفهوم القديم: ء/ هـ/ ع/ ح/ ق/ خ/ غ) في (يفعَل) فتحذف الواو. وقد رأى بعض المحدثين أنّ التتابع بين الحركة ونصف الحركة في المقطع الواحد يشكّل حركة مزدوجة[٣٩]، وردّ على ذلك د. سمير استيتيّة بأنّ وجود الحركة ونصف الحركة في مقطع واحد، لا يعدّ شرطاً كافياً لنسميهما حركة مركبة، ولابدّ من أجل ذلك أن تؤدّي الحركتان وظيفة الحركة الواحدة[٤٠].

ولا تستثقل الياء في هذا المقام؛ لأنّ الانتقال من الفتحة إلى الياء إلى الكسرة، أخفّ من الانتقال من الفتحة إلى الواو إلى الكسرة، ولا تحذف الواو في الصّيغ الخالية من أصوات الحلق المذكورة؛ لأنّها أخفّ من الصيغ التي فيها تلك الأصوات. وبذلك تكون القاعدة الأولى في إعلال المضارع على النحو الآتي:

تحذف الواو إذا وقعت فاءً للفعل في صيغ المضارع المثال الواوي على وزن (يفعِل). وفي صيغ الوزن (يفعَل) التي فيها أصوات: (ء / ه / ع / خ / ق / غ / خ).

٢. حذف الواو والياء، والمماثلة بين الحركات، كما يحدث في الأفعال: (ينقاد/ ينساب- يعتاد/ يختار)، وكما يبدو في كتابة القاعدة الآتية:

(و/ ي): × + ـِ : ـَ في الأجوف من: (ينفعِل/ يفتعِل).

وتُقرأ هذه القاعدة على النحو الآتي: تحذف كلّ من الواو والياء، وتتحول الكسرة إلى فتحة في صيغ المضارع الأجوف، على الوزنين: (ينفعِل/ يفتعِل).

٣. تحوّل كل من الواو والياء إلى صائت قصير مماثل للصائت القصير الذي يقع قبل كلّ من الواو والياء أو بعد كلّ منهما، كما يحدث في الأفعال: (يقول/ يبيع/ يدعو/ يبني/ يسعى/ يذوب/ يسيل/ يقوى/ يرضى/ يُسمي/ ينبري/ يستقوي/ يسترضي/ يستوفي).

ونستطيع الآن أن نكتب القاعدة لكلّ أنماط الصيغ التي تقدّمت كما يأتي:

(و/ ي): ح .ق. مم لما قبلها أو بعدها/ ص – ح. ق. مم/ (ح. ق . مم – #).

وتُقرأ هذه القاعدة كما يأتي: تتحول كلّ من الواو والياء إلى حركة قصيرة مماثلة للحركة القصيرة التي قبلها أو بعدها؛ لوقوعها قبل الحركة وبعد صامت، أو لوقوعها بعد الحركة في آخر الفعل المضارع.

سبب التغيير ونتائجه

سبب التغيير

هو استثقال النّطق بالواو والياء في بداية المقطع أوفي نهايته إذا سُبق أيّ منهما بحركة قصيرة أو وقعت بعده حركة قصيرة؛ وهذا يعني أنّ العربيّة تستثقل تتابع الحركة ونصف الحركة في المقطع الواحد، في بناء الفعل.

---

٣٨. شاهين، د. عبد الصّبور، **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة**، ص: ٤١.

٣٩. جامعة القدس المفتوحة، **علم أصوات العربيّة**، ص: ٢١٣.

٤٠. استيتيّة، د. سمير، **الأصوات اللغويّة**، ص: ٢٣١.

نتائج التغيير

نتج عن حذف الواو من نهاية المقطع المغلق في المثال الواوي، تشكّل مقطع قصير مفتوح نهايته فتحة قصيرة، وهذا يجعل النّطق بالفعل أخفّ وأسهل. ونتج عن حذف الواو أو الياء في الأجوف الخماسي: (ينفعِل/ يفتعِل)، وتحويل كسرة العين إلى فتحة، مماثلة تامّة بين الفتحتين نتج عنهما الألف (ـَ ـَ : ا)، وهو أخفّ الأصوات وأسهلها نطقاً. كما نتجت مماثلة تامّة، بسبب تحويل كلّ من الواو والياء إلى حركة قصيرة مماثلة لما قبلهما أو بعدهما، فتشكّلت الفتحة الطويلة أو الضمّة الطويلة أو الكسرة الطويلة (ـَ ـَ / ـُ ـُ / ـِ ـِ)، وهذا حوّل العسر الناتج عن تتابع الحركة ونصف الحركة في المقطع المغلق، إلى سهولة ويسر في نطق هذه المقاطع المفتوحة.

ج. الإعلال في فعل الأمر

الإعلال في فعل الأمر قائم كلّه على الحذف (حذف: دالّة الأمر، أو الواو، أو الياء)؛ ففي الثلاثي: يتمّ حذف دالّة الأمر (ا-) والواو في المثال الواوي. وحذف دالّة الأمر (اُ- / اِ-) والواو أو الياء في الأجوف. وحذف الواو أو الياء من آخر: (الناقص واللفيف المقرون). وحذف دالّة الأمر والواو والياء في اللفيف المفروق. وفي أمر فوق الثلاثي: يتمّ حذف: (وِ- / يِ-) في الأجوف الخماسي (على وزن: اِنفعِل/ اِفتعِل). وحذف الواو أو الياء في كلّ الصّيغ الباقية. ونستطيع أن نقعّد لذلك على النحو الآتي:

١. نستطيع أن نكتب القاعدة الأولى من خلال دراسة أنماط المجموعتين الآتيتين:

أ. (عِدْ/ قُلْ/ بِعْ/ ادعُ/ ابنِ/ اسعَ).

ب. (فِ/اثوِ/ اقوَ).

١-أ: (اِ-/ اـُ + و +ي): × من (مث. و/ جف/ لف. مف).

١- ب: (ي: × من آخر: (نا / لف. مق).

وتُقرأ هذه القاعدة كما يأتي:

١.أ: تحذف دالّة الأمر(اِ- / اِ-) كما يحذف كلّ من الواو والياء، من كلّ صيغ أمر الثلاثي: (المثال الواويّ، والأجوف، واللفيف المفروق).

١.ب: تُحذف نصف الحركة(الواو، أو: الياء) من آخر فعل الأمر الثلاثي الناقص. كما يُحذف المتأخّر منهما من آخر فعل الأمر اللفيف المقرون.

٢. ونستطيع أن نكتب القاعدة الثانية من خلال دراسة أنماط الأفعال الآتية: (أذِب/ أسِل/ أرضِ/ أروِ/ أسمِ/ أقوِ/ انبرِ/ ارتوِ/ اقتضِ/ اقتوِ/ استقِم/ استزِد/ استرضِ/ استوفِ/ استقوِ)، على النحو الآتي:

(و/ ي): ×/ (ص- -ِ)/ (-ِ - #) / {(و/ ي) .. - # }في فعل الأمر (فو ٣).

وتُقرأ هذه القاعدة كما يأتي: تحذف كلّ من الواو أو الياء، إذا: (سُبقت إحداهما بصامت ووقعت بعدها كسرة، أو سُبقت إحداهما بكسرة في آخر الفعل، أو سبقت إحداهما بواو أو ياء وبعدها كسرة في آخر الفعل، في فعل الأمر فوق الثلاثي.

٣. كما نستطيع أن نكتب القاعدة الثالثة من خلال دراسة الأفعال: (انقدْ/ انسبْ/ اقتدْ/ اخترْ)، على النحو الآتي:

(و- / ي-): ×/(جف انفعِل)/ (جف افتعِل).

وتُقرأ هذه القاعدة: تُحذف الحركة ونصف الحركة: (و-/ ي-: الواو والكسرة/ أو: الياء والكسرة)، إذا وقع كلّ منهما في فعل الأمر الأجوف في المقطع الواحد، في صيغ الوزنين: (انفعِلْ، و: افتعِلْ).

سبب التغيير ونتائجه

سبب التغيير (الحذف)

هو استثقال الأبنية الآتية:

أ. تجاور دالّة الأمر (همزة الوصل وحركتها) مع الواو في مقطع واحد في أمر المثال الواوي، وأمر اللفيف المفروق الذي يبدأ بواو، فيُحذف المقطع بكلّ أصواته: (دالّة الأمر، الواو).

ب. تقارب دالّة الأمر مع الواو أو الياء في مقطعين متجاورين في أمر الثلاثي الأجوف، فتحذف دالّة الأمر (ا-/ ا-) ونصف الحركة(و/ ي) في صيغ أمر الأجوف الثلاثي كلّها.

ج. وقوع الواو والياء في آخر فعل الأمر فيُحذف ما يقع منهما هذا الموقع في كلّ الصّيَغ.

د. تتابع نصف الحركة والحركة قي مقطع واحد: (و- / ي-) في وزني: (انفعِلْ، و:افتعِل)، فتحذفان معاً.

هـ. وقوع الواو والياء بعد المقطع المغلق إذا وقعت بعد كلّ منهما كسرة، فيتمّ حذفهما في كلّ الصّيَغ.

نتائج التغيير

يستقرّ ا لبناء على مقطع واحد في: (المثال، والأجوف، واللفيف المفروق)، بعد التخلّص من الهمز والعلّة، وهذا يُكسب البناء سمة الاقتصاد والخفّة.

يتحوّل المقطع الأخير من: (الناقص، واللفيف المقرون، والمفروق) من مقطع طويل مغلق إلى مقطع قصير مفتوح، فيتخلّص المقطع من الطول والعلّة. وهذا ينطبق على صيغ الأمر فوق الثلاثي، باستثناء (انفعِلْ، و:افتعِلْ).

يتحوّل المقطعان الأخيران (القصير المفتوح+ الطويل المغلق) في صيغ الوزنين (انْفَعِلْ، و: افْتَعِلْ) إلى مقطع واحد طويل مغلق، وهذا يندرج في سياق الاقتصاد وسهولة النّطق كذلك.

الإعلال في الفعل المبنيّ للمجهول

يختصّ بناء الفعل للمجهول بالفعل الماضي والمضارع، أمّا الأمر فلا يُبنى للمجهول[٤١].

وعند بناء الماضي للمجهول يُكسَر ما قبل آخره، ويضمّ كلّ متحرّك قبله: (كَتَبَ: كُتِبَ: كُ- تِ- بَ-، أكْرَمَ: أُكْرِمَ: ءُ- كْ رِ- مَ-، اسْتَفْهَمَ: اُسْتُفْهِمَ: ا- سْ تُ- فْ هِ- م، ...)، أمّا المضارع فيُضَمّ أوّله ويُفْتَح ما قبل آخره: (يَكْتُب: يُكْتَب: يُ- كْ تَ- ب، يُكْرِم: يُكْرَم: يُ- كْ رَ- م، يَسْتَفْهِم: يُسْتَفْهَم: يُ- سْ تَ- فْ هَ- م، ...).

وقد اعتمد علماء العربيّة الأوائل في شرح هذه الظاهرة، كما اعتمدوا في ظاهرة الإعلال

---

٤١. الأفغاني، سعيد، **الموجز في قواعد اللغة العربيّة**، جامعة دمشق، (بلا. ت).

كلّهـا، على الكتابة الإملائيّة، مع أنّ الظاهرة صـوتيّة؛ فلمّـا اختلفـت أداة البحث اختلفت القواعـد، مـع أنّ منهج القياس صحيح، يقول المـبرّد: "وذلـك قولك فيما كان من (أُفعِلَ) قد أُقيمَ عبد الله، فتلقي حركة الواو على ما قبلها؛ لأنهـا كانـت قبلُ: أُقْوِمَ مثل: أخْرِجَ، فحوّلت الحـركة على القاف فانكسرت القاف، وسكنت الـواو فانقلبت ياء[٤٢]" وعند الموازنة الصوتيّة بيـن أصـل الكلمة والمستعمل منها (ء ـُ ق/و ـِ/م ـَ : ء ـُ/ ق ـِـ /م ـَ) نجد أنّ الواو قلبت كسرةً قصيرة لمماثلة الكسرة التي بعدها.

أوّلاً: بناء الماضي المعتلّ المبنيّ للمجهول

١. تثبـت الـواو في المثال الواوي عند بنائه للمجهول (على فُعِلَ) ولا تتغيّر: (و ـَ ع ـَ د ـَ: و ـُ ع ـِ د ـَ).

٢. عـند بـناء الأجـوف الثلاثي عل (فُعِلَ) والأجـوف الخماسـي علـى: (اُنْفُعِـلَ) و(اُفْـتُعِلَ) تُحـذف الـواو من الأجوف الواويّ، والياء من الأجوف اليائيّ؛ لوقوع كـلّ مـنهما رأسـاً في المقطع القصير، وتـتحوّل ضـمّة فاء الفعل كسرةً للمماثلة الكسرة التي بعدها، على النحو الآتي:

ق ـُو ـِل ـَ: ق ـُ×ـِل ـَ/ب ـُي ـِع ـَ:ب ـُ×ـِع ـَ

وهكذا في باقي أنماط الأفعال: (اُنقيدَ/ اُنسيبَ/ اقتيدَ/ اختيرَ).

٣. الأجـوف الرّباعـيّ علـى وزن(أُفْعِـلَ) والأجـوف السّداسـيّ على وزن (اُستُفْعِلَ) تـتحوّل الـواو من الواويّ والياء من اليائيّ في كلّ منها إلى كسرة؛ وذلك لوقوعها رأساً للمقطـع القصـير، ولمماثلة الكسرة بعدها، كما يظهر في الأمثلة الآتية:

ء ـُ ذ/ و ـِ/ ب ـَ: ء ـُ/ ذ ـِـ / ب ـَ

ء ـُ س/ ي ـِ / ل ـَ: ء ـُ /س ـِـ / ل ـَ

وهكذا في أنماط الفعلين: (اُستُقيمَ/ اُستُزيدَ).

٤. الفعل النّاقص الثلاثي وفوق الثلاثي

أ. الـواويّ تـتحوّل الواو فيه إلى ياء: (دُعوَ: دُعِيَ، أُقوِوَ: أُقْوِيَ، اُستُدعِوَ: اُستُدْعِيَ.

ب. أمّـا اليائـيّ فتثبـت الياء فيه ولا تتغيّر: (دُعِيَ، أُرْوِيَ، اُستُرْعِيَ).

٥. الأفعـال التي بعد فائها ألف المشاركة في المبنـي للمعلوم، تتحوّل الألف فيها (الفتحة الطويلـة:ـَـ) إلى ضمّة طويلة (واو مديّة: ـُـ) عـند بنائها للمجهول: (فاعَلَ: فوعِلَ: قـاوَلَ: قـووِلَ، تفـاعَلَ: تُفوعِـلَ: تَقاوَلَ: تُقووِلَ.

ثانـياً: بـناء الفعل المضارع المعتلّ المبني للمجهول:

١. تـتحوّل كـلّ من الواو أو الياء إلى حركة مماثلـة للحـركة التي قبلها، كما في المثال الثلاثـي أو الـناقص الثلاثي، أو إلى حركة مماثلة للحركة التي بعدها، كما في الأجوف الثلاثـيّ أو الرباعـيّ أو السّداسـيّ؛ وذلك لاسـتثقال كلّ منهما في آخر المقطع أو في أوّلـه، وأمـثلة ذلك في الأفعال: (يُوعَد، يُدْعـى، يُبـنى، يُقـال، يُباع، يُذاب، يُسال، يُستَعاد، يُستَزاد) ومن أمثلة ذلك:

ـ ي ـُ و /ع ـَ د: ي ـُ ـِ /ع ـَ د

ي ـُ د/ ع ـَ و: ي ـُ د / ع ـَ ـِ

٤٢. المـبرّد، **المقتضـب**، ج١، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا.ت)، ص: ١٠٥.

٢. تُحذف كلّ من الواو أو الياء من الأجوف الخماسي؛ لوقوع كلّ منهما في أولّ المقطع بين فتحتين قصيرتين في الوزنين: (يُنْفَعَل) و(يُفْتَعَل)، وتتشكّل الألف نتيجة التقاء فتحة فاء الفعل بفتحة عين الفعل، وسنستخدم الأفعال: (يُنْقاد، يُنْساب، يُقْتاد، يُخْتار) للتمثيل على ذلك:

يـُ ن/ قـَ / وَ د: يـُ ن/ قـَ × ـَ د

يـُ ن/ سـَ /يـَ ب: يـُ ن/ سـَ×ـَ ب

٣. أمّا الوزنان: (يُفاعَل) و(يُتَفاعَل) فتثبت الواو، والياء، كما تثبت الحركات القصيرة والمديّة في صيَغ أفعالهما دون تغيير، ومن أمثلة ذلك الأفعال: (يُقاوَل، يُبايَع، يُتَقاوَل، يُتَبايَع: يـُ قـَـَ وَ ل، يـُ بـَـَ يـَ ع، يـُ تـَ قـَـَ وَ ل، يـُ تـَ بـَـَ يـَ ع).

الإبدال في الفعل

- عرّف العلماء الإبدال بأنّه: "وضع حرف (صوت) في مكان حرف آخر دون اشتراط أن يكون حرف علّة أو غيره[٤٣] وبيّن بعضهم أن أهمّ حالاته تكون في مادّة (افتعلَ) وما يُشتق منها[٤٤] .. وسيقتصر البحث، في هذا المقام، على هذه المادّة، لبيان ظاهرة المماثلة فيها.

أ. إبدال الواو أو الياء تاءً (عندما تكون: و، ي، فاء الفعل)، مثل:

وسع: اِوتسَعَ: اِتَّسَعَ. يسر: اِيتسَرَ: اِتَسَرَ.

و: ت/ – ت(اِفتعَلَ). ي: ت/ – ت(اِفتعَلَ).

التغيير

استثقلت كلّ من الواو والياء مع سابقة الوصل (اـِ) في آخر المقطع الأول، كما استثقل أن يكون فاء الكلمة صوتاً مجهوراً مجاوراً لتاء الافتعال المهموسة، فتحوّل كلّ من الواو والياء إلى تاء لمماثلة تاء الافتعال، وتسمّى هذه المماثلة: تامّة رجعيّة، فهي تامّة؛ لأنّ الصّوت المبدل أخذ كلّ سمات الصّوت المبدل منه بالتّمام، وهي رجعيّة؛ لأنّ التّأثير الذي أدّى إلى التغيير رجع من موقع التاء المتأخّر إلى نصف الصّائت(و/ ي).

ب. إبدال تاء (اِفتعَلَ) دالاً(عندما تكون: د، ذ، ز، فاء الفعل)، مثل: **دعا**: ادتعى: ادّعى.

ذكر: اذتكرَ: اذدكر: ادّكر: اذّكرَ.

زحم: ازتحم: ازدحمَ ت: د/ د– (اِفتعَلَ).

ت: د / ذ – (اِفتعَلَ) ت: د/ ز – (اِفتعَلَ).

التغيير

تحوّلت التاء المهموسة إلى دال مجهورة لتماثل سمة الجهر في الصّوامت (د، ذ، ز) المجهورة التي وقعت فاء في افتعل وما يشتقّ منها، وتسمّى المماثلة في نمط (دعا) مماثلة تقدّميّة تامّة، وتسمّى في النمطين (ذكر، زحم) مماثلة تقدّميّة جزئيّة، فهي تقدّميّة؛ لأنّ اتّجاه تأثير الجهر تقدّم من فاء الكلمة إلى تاء الافتعال المهموسة بعدها، وهي جزئيّة؛ لأنّ الصّامت المبدل يتّسم بسمة جزئيّة واحدة

---

٤٣. الرّاجحي، د. عبده، **التطبيق الصّرفي**، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤، ص: ١٥٧، والاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص: ١٩٧، والحملاوي، **شذا العرف**، المكتبة الثّقافيّة، بيروت (بلا. ت) ص: ١٣٥.

٤٤. جامعة القدس المفتوحة، **علم الصّرف**، ص: ٣١٠.

(سمة الجهر) من سمات المبدل منه. ويلاحظ أنّ النمط الأوّل حدثت فيه مماثلة أخرى (ـَ ي: ـَّـَ) بسبب الإعلال، إضافة إلى الإدغام الذي حدث في عين الكلمة.

ج. إبدال تاء (الافتعال) طاءً (عندما تكون: ص، ض، ط، ظ، فاء الفعل)، مثل:(صبر، ضرب، طرد، ظلم):

- صَبرَ: اصتبرَ: اصطبرَ.
- ضَرَبَ: اضترب: اضطرب.
- طَرَدَ: اطتَرَدَ: اطّرد. ظَلَمَ: اظتلم: اظطلم.

ت: ط/ ط–(افتعَلَ) ت: ط/ ط– (اِفتعَلَ).

التغيير

تحوّلت تاء(الافتعال) المرقّقة إلى طاء، لتماثل الصّوامت المفخّمة: (ط، ظ، ص، ض) التي وقع كلّ منها فاءً في كلمات الافتعال، ونتج عن ذلك مماثلة تامّة تقدّميّة في نمط (طرد)، ومماثلة تقدّميّة جزئيّة في الأنماط الباقية.

ويلاحظ أنّ النتيجة النهائيّة لهذه الأنماط من المماثلة في إبدال (الافتعال)، كانت إعادة التوازن الصوّتي للكلمة، فيساعد النّسق المتماثل أو المتجانس فيها، على خفّتها وسهولة النّطق بها.

ثالثاً: التضعيف و الإدغام في الفعل

ينظر هذا البحث إلى التضعيف على أنّه: تكرار الصّوت نفسه في الكلمة العربيّة؛ سواء أكان المتماثلان متجاورين أم غير متجاورين. كما ينظر إلى الإدغام على أنّه: عمليّة النّطق بالصّوتين المتماثلين المتجاورين، دون أن تتغيّر هيئة جهاز النّطق حتى يُنطق الصّوتان معاً. وهذا النظر يتناسب مع مفهوم المصطلحين عند علمائنا الأوائل؛ فقد جعل سيبويه الإدغام وسيلة لتخفيف الثّقل الذي يحدث نتيجة التضعيف: "اعلم أنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد ...وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثمّ يعودوا له، فلمّا صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا من موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة، وكان أخفّ عليهم ممّا ذكرت لك[٤٥]". ويفهم من كلام سيبويه أنّ التضعيف: هو التقاء صوتين متماثلين وإن كان بينهما حركة. والدّليل على ذلك أنّه جعل تكرير الواو في: (قووت: قَـوَـِ وتـَـُ، و: قوِوَ: قَـَ وـِ وـَ) من باب التضعيف، فقال: "هذا باب التضعيف في بنات الواو ... يقلب الواو ياء ... وذلك نحو: قويت،.. وقوي[٤٦]"، ويكون الإدغام بحذف الحركة بين المتماثلين، وحبس هواء الصوّت في موضع النّطق مدّة من الزمن تكفي لنطق الصوتين معاً، وهي تساوي ضعف المدّة التي يستغرقها نطق الصوت دون تضعيف؛ فمصطلح التضعيف يمكن أن نستخدمه للإشارة إلى تكرار المتماثلين في الفعل الواحد، ومصطلح الإدغام نستخدمه للإشارة إلى عملية النّطق بالمتماثلين معاً دون فاصل.

وقد أخذ علماء العربيّة المحدثون يستخدمون مصطلح التضعيف، ليستدلوا به على مفهوم الإدغام، ظنّاً منهم أنّ الأوائل

٤٥. سيبويه، **كتاب سيبويه**، ج١، ص: ٤١٧.

٤٦. المرجع السابق، ص: ٤٠٠.

استخدموه بهذا المعنى: "هذا موجز لحديث الصرفيين عن الإدغام، وهو من الناحية الصوتيّة من قبيل ما يسمّى بالتضعيف ... فالإدغام، كما يراه الصرفيّون، هو نطق صوت مضعّف، لا أكثر[٤٧]" والحقيقة أنّ مصطلح التضعيف يتناسب مع معطيات علم الأصوات الحديث الذي أخذ يقيس الوحدات الصوتيّة على خط الزمن، فكلّ وحدة صوتيّة تنطق في وحدة زمنيّة محدّدة، وهذا يعني أنّ الوحدتين الصوتيتين المتماثلتين تنطقان في وحدتين زمنيتين متماثلتين، وهذا هو معنى المضاعفة الذي يمكن أن نستثمر مصطلح سيبويه(التضعيف) للدّلالة عليه.

التضعيف في الفعل الثلاثي

رأينا في الجدول العامّ لبناء الفعل الصحيح، أنّ التضعيف قائم على حذف الحركة بين المتماثلين، سواء أكانا من الصوامت (ء، ب، ت، ... هـ) أو من أنصاف الحركات (و، ي)، وأنّه يكون بتكرار عين الكلمة (الفعل) أو بتكرار لامها، أمّا فاء الكلمة فلا يكون فيه تضعيف. وسنتعرّف إلى التغيّرات التي تطرأ على الفعل الثلاثي بعد التضعيف، من خلال الأمثلة الآتية:

هَزَزَ: هَزّ/ يَهْزُزْ: يَهُزّ/ اُهزُزْ: هُزّ:
فَعَلَ- يَفْعُل- اُفْعُلْ.

فَرَر:فَرَّ/ يَفرِر: يَفِرّ/ اِفرِرْ: فِرّ:
فَعَلَ- يَفْعِل- اِفْعِلْ

عَضَضَ: عَضّ/ يَعضَض: يَعَضّ/ اِعضَضْ: عَضّ: فَعَلَ- يَفْعَلَ- اِفْعَلْ.

يلاحظ من الأمثلة ما يأتي:

أنّ حركة عين الفعل الماضي تحذف، ويحدث الإدغام بين المتماثلين، وهذا يتمّ إذا لم يُسند الفعل إلى ضمير رفع متحرّك، مثل: (شدَّ، شدّا، شدّوا). فإذا أُسند الفعل إلى ضمير رفع متحرّك فُكّ الإدغام؛ أي: ثبتت الحركة بين المتماثلين (المكرّرين: المضاعفين)، بمعنى أنّه: يبقى التضعيف ولا يحدث إدغام، مثال ذلك: (شددتُ، شدَدنا، شدَدتَ، شدَدتما، شدَدتم، شدَدتِ، شدَدتما، شدَدتنّ، شدَدنَ). وإذا كان المتجاوران متقاربين أجريت بينهما مماثلة قبل أن تحدث عمليّة الإدغام، مثل:(يذدكر: يـَ د دَ كِ ر: يدّكر).

- وأنّ حركة عين الفعل المضارع تُنقل إلى ما بين فاء الفعل وعينه، فيلتقي المتماثلان دون حركة ويتمّ بينهما الإدغام، فإذا جزم الفعل جاز الإدغام وجاز الفكّ (جاز نقل الحركة، وجاز بقاؤها مع إضافة فتحة قصيرة بعد المتماثلين: لم يشدُد: يـَشدُ دْ/ لم يشُدَّ: يـَ شُ د دَ).
- ويجوز في بناء فعل الأمر ما يجوز في جزم مضارعه؛ أي يجوز أن تثبت الحركة بين المتماثلين ويجوز أن تُنقل، مثال ذلك: (اُشدُد/ شُدَّ: اُ ش دُ / ش دُ د. اِفرِر/ فِرّ: اِف رِ/ ف رِ ر .
اِعضَض/ عَضَّ: اِع ضَ/ ض/ عَ ض ضَ). وبعض صيغ الأمر هذه شائع مستعمل، وبعضها غير مستعمل، ومن أمثلة المستعمل: (واُغضُضْ من طرفك/ و: غُضَّ الطّرف ...، و: فِرَّ من المجذوم ...، و: عَضّوا عليه بالنّواجذ).

٤٧. شاهين، د. عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربيّة**، ص: (٢٠٦-٢٠٧).

كما يلاحظ، في هذا المقام، التطابق الكامل بين جذعي: المضارع والأمر، في كلّ صيغ الثلاثي المضارع: (لم يَ- / غ ضْ- ض/، اُ- / غ ضْ- ض/. وكذلك: لم ي-/ شْ- د د-/، .../ شْ- د د-/.. إلخ). وهذا يدلّ على أنّ بناء المضعّف يتمّ حسب القواعد التي يبنى عليها الصحيح السّالم، ولذلك صحّ قياسه عليه.

التّضعيف في ما فوق الثلاثي

الصيغ التي يحدث فيها التضعيف في الأفعال فوق الثلاثيّة نوعان؛ نوع لا تظهر فيه حركة بين المتماثلين، فيتمّ الإدغام بينهما، وتكون صيغه على الأوزان: (فَعّلَ، تَفعّلَ، افعلَّ، افعوّلَ، افعالَّ)، ونوع ثان تظهر فيه الحركة كما تظهر في الصحيح السّالم، ولا يتجاور فيه المتماثلان، وتكون صيغه على الأوزان: (فَعْلَلَ، تَفعْلَلَ، افْعَوْعَلَ). وهذا ينسحب على المضارع والأمر من هذه الصيغ في النوعين. ونستطيع أن نمثّل لهذين النوّعين على النحو الآتي:

أ. قدّمَ: فَعّلَ، تَقدّم: تَفَعّلَ. ابيضّ: افْعَلَّ، اجلوّذ: افْعَوّلَ. اخضارّ: افعالَّ.

ب. زلْزَلَ: فَعْلَلَ، تَزَلْزَلَ: تَفَعْلَلَ اعْشَوْشَبَ: افْعَوْعَلَ

نستنتج من كلّ ما تقدّم:

- أنّه لا يتجاور تجاوراً مباشراً (بالإدغام) أكثر من متماثلين في الفعل الواحد في اللغة العربيّة، وهذا ينسجم مع بناء الفعل الصحيح السّالم الذي لا يتجاور فيه أكثر من صامتين (يَ-(ك ت)- ُب/ يَ- شْ- (د د).
- لا يحدث أكثر من إدغام واحد في الفعل الواحد، ويمكن أن يحدث فيه تضعيفان، وهذا يتناسب مع الصحيح السّالم الذي يمكن أن يحدث فيه تجمعان للصّوامت: (ع-َ(ل ل)- َ م/ز-َ ل ز-َ ل-َ/ ا-(س ت)-َ (ف ه)-َ م-َ)، وهذا يثبت ما ذهب إليه العلماء الأوائل، من أنّ النطق بالمتماثلين أثقل من النطق بالمختلفين، ولذلك استغنوا عن الحركة ونطقوا المتماثلين المتجاورين مدغمين، فلمّا تباعد موقع المتماثلين خفّ النطق بهما، وأصبح النطق بمتماثلين متباعدين آخرين ممكنا، كما حدث تكرار الزّاي واللام في الفعل زلزل: {(ز)-َ[ل](ز)-َ [ل]}.
- يخضع الفعل الذي يحدث فيه التضعيف، في بنائه ودلالته، للقواعد نفسها التي يخضع لها الفعل الصحيح السّالم، ولذلك عرضنا أمثلته في الجدول العامّ للصحيح فوق الثلاثي، وفصّلنا القول عن الثلاثي في مقامنا هذا.

يتجمّع الواوان وكذلك الياءان في الفعل العربي، وتحدث فيهما عمليّتا التضعيف والإدغام، كما تحدث في أيّ صامتين: (جوّدَ: ج-[و/ و]- َ د-َ ، خيّرَ: خ-َ [ي/ ي]- َ ر-َ)، وهذا دليل على أنّ الإدغام يخفّف ثقل التضعيف، حتى في أنصاف الحركات، وهي التي رأيناها عرضة للتغيير في عمليات الإعلال.

رابعاً: الهمز في الفعل

الهمزة صوت حنجري انفجاري، لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس[٤٨]، ويبدو أنّ الانفجار الذي ينتج عن انطباق الوترين

٤٨. بشر، د. كمال محمّد، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ص:١١٢.

الصوتيين انطباقاً تامّاً وانفراجهما فجأة، هو الذي يسبب صعوبة النطق بالهمزة في بعض صيغ الكلمات العربيّة، ولذلك تلجأ العربيّة إلى تغيير الهمزة؛ إمّا: بحذفها مع حركتها، أو بحذفها وحدها، أو بتحويلها إلى حركة قصيرة، كما سنرى لاحقاً في هذا المقام.

ويحدث التغيير في بعض الأفعال التي فيها همزة؛ وذلك لأنّ: "الهمزة تثقُل عليهم [على العرب] "كما يرى سيبويه[٤٩]، ونستعرض، فيما يأتي، أنواع التغيير التي تحدث للهمزة في صيغ بعض الأفعال:

- تُحذف همزة القطع وحركتها (دالّة التعدية: ءـَ) وهمزة الوصل وحركتها (سابقة الوصل: ا-)، في المضارع من الأفعال فوق الثلاثيّة، وتثبتان في الماضي والأمر، وهذا مُطّرد في كلّ الأوزان: (أفعلَ/ انفعلَ/افتعلَ/ افعلّ/ استفعلَ/ افعوعلَ/ افعوّلَ/ افعالّ)،، كما في الأمثلة الآتية:

أكرَمَ/ أكرِمْ/ يؤكرِم: يُكرِم: -يـُ ءـَ كرِم: يـُ ×× كرِم.

انْسَحَبَ/ انْسَحِبْ/ يانسَحِب/ يَنْسَحِب:

يـَ ا- نسحب: ي-×× نسحب

(وكذلك في: افتعلَ، و: افعلّ): استفهَمَ/ استفهِمْ ياستفهم: يَستفهم. (وكذلك في:{افعوعلَ/افعوّلَ/ افعالّ}).

- تحذف همزة القطع إذا وقعت عيناً لمضارع الفعل (رأى) وكذلك في أمره، وفي أمره تحذف همزة الوصل وحركتها (ا-) كذلك، كما تحذف همزة القطع إذ ا وقعت عيناً للفعل الماضي الرّباعي (أرى) وتحذف كذلك في مضارعه وأمره، على النحو الآتي:

- رأى/ يرأى: يرى/ ارأ: رَ.
- أرأى: أرى/ يُرئي: يري/ أرِء: أرِ.
- تحذف همزة الوصل وحركتها وتحذف معها همزة القطع في أمر المهموز الفاء إذا وقع في عين الفعل صوت طبقيّ مثل (ك/ خ)، فإذا لم يكن الصوت طبقيّاً جاز الحذف وجاز الإثبات في بعض الأفعال، وامتنع الحذف في أفعال غيرها، ومثال ذلك:

- أخذَ/يأخذ: اؤخذ:ا-ُء/خ-ُ ذ: خُذ:×××/خ-ُذ
- أكل/يأكل/اؤكل:ا-ُء/ك-ُل: كُل:×××/ك-ُل
- سأل/ يسأل/ اِسأل (سلْ: ا- ..ء : ×) أمر/ يأمر/ اأمُر(مُر: ا- :×) ...
- رأفَ/ يرأف/ ارأفْ، أسِفَ/ يأسف/ ائسفْ...

- تتحوّل همزة القطع إلى حركة قصيرة مماثلة للحركة التي قبلها إذا كانت الحركة الأولى مسبوقة بهمزة قطع، ويتشكّل من الهمزة الأولى مدّ، كما في الفعلين: (آمنَ/ أومِن) ومصدرهما (إيمان)، وأمثلة ذلك:

أأمنَ: ءـَ ء/ مـَ نـَ: آمَنَ: ءـَ ـَ/ مـَ نـَ

أُومن: ءـُ ء/ مـِ ن: أومِن: ءـُ ـِ/ مـِ ن

إئمان: ءـِء/مـَ ـَ ن: إيمان: ءـِ ـِ/ م ـَ ـَ ن

وهكذا نلاحظ أنّ الهمزة وحركتها (ءـَ / ا-) تستثقلان مع دالّة المضارعة، في المضارع فوق الثلاثي، فتحذف الهمزة وحركتها وتبقى دالّة المضارعة في كلّ صيغ تلك الأفعال. كما وجدنا أنّ همزة الوصل وحركتها تحذفان في أفعال أمر محدّدة، كما تحذف همزة القطع في مضارع الفعل (رأى) وأمره بالتّحديد. ثمّ رأينا أنّ همزة القطع

٤٩. سيبويه، **كتاب سيبويه**، ج٤، ص: ٢٧٩.

تـتحوّل إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها، إذا كانـت الحـركة التي قبلها مسبوقة بهمزة قطع في أوّل الفعل.

المبحث الثالث: بناء الفعل في سياق الجملة

رأيـنا، فـيما تقدّم، أنّ الفعل يكتسب دلالة معجمـيّة مـن نظام الاشتقاق، ويكتسب دلالة نوعـه مـن نظـام الإلصاق الأفقي، ويكتسب دلالة الصّيغة من نظام الإلصاق العمودي، أمّا الفعـل في الجملة فإنّه يؤدّي كلّ هذه الدّلالات إضـافة إلى دلالته السّياقيّة. ويمكن أن ندرس بـناء الفعـل العربـي فـي جدول التصريف الإسنادي.

لـنجعل ذلك مدخلاً لدراسة الفعل في سياق الجملـة، وليكون هذا المبحث جسراً يربط علم الـنحو بعلـم الصـرف، وهذا ممّا تتميّز به العربيّة بين اللغات.

توزيع الفعل

يركّـز البحث في هذا المقام على التغيّرات البنائـية التـي يكـون علـيها الفعل في أثناء توزيعـه في سياق الجملة، وما ينشأ عن ذلك من دلالات. ويمكن أن يُعدّ ابن مالك من أوائل العلماء الذين درسوا خصائص الفعل من خلال توزيعـه، فـي معـرض موازنته بين الاسم والفعل، وذلك بقوله[٥٠]

بالجـرّ، والتنويـن، والنّدا، وال، ومسند للاسم تمييز حصل

بـتا فعلـتَ، وأتـتْ، ويـا افعلـي، ونون أقبلنّ، فعلٌ ينجلي

ويلاحظ أنّه ركّز على الضمائر والحروف التـي تقـع بعد الفعل. وقد ذكر بعض العلماء الحـروف التـي تسـتبق الفعـل والحـروف والضـمائر التـي تلحق به على النحو الآتي: "ويخـتصّ الفعل بقبول: قد، والسّين، وسوف، والنواصـب والجـوازم، وتلحقه: تاء التأنيث السّـاكنة، ونـون التّوكـيد، ويـاء المخاطبة، لـه[٥١]". وقـدّم الأستاذ نهاد الموسى تصنيفاً دلالـياً للفعـل، ربط من خلاله بين كلّ صنف وتوزيعـه مـع الفـاعل والمفعول به[٥٢]. كما أدرج الدكتور أحمد المتوكّل دلالة الفعل تحت عـنوان **الوقـائع**، وصـنّفها إلـى: (أحداث وأوضاع، وحالات)[٥٣].

الفعل في النّواة الإسناديّة

الفعـل هو المسند في الجملة الفعليّة، وهذا يعنـي أنّـه يحمل دلالة معلومة عن حدث في زمـن معيّن، تُنسب إلى شيء من أشياء الكون والحـياة. ويعبّر عن هذا نحويّاً؛ بإسناد الفعل المبنـيّ للمعلـوم إلـى فاعل، أو إسناد الفعل المبنـيّ للمجهـول إلى نائب فاعل. ويمكن أن تقـوم الجملة الفعليّة بوظيفة المسند؛ إذا وقعت خبراً: (للمبتدأ، أو لـ : كان وأخواتها، أو لـ : إنّ وأخواتهـا)، وسـيقدّم البحـث، فيما يأتي، مقاربـة من بناء الفعل في جدول التصريف الإسـنادي، لتكون مدخلاً لدراسة الفعل دراسة نحويّة.

---

٥٠. ابـن مـالك، **ألفـيّة ابـن مالك في النحو والصرف**، ص: ٩.

٥١. الحمـلاوي، **كـتاب شـذا العـرف في فنّ الصّرف**، ص: ١٩.

٥٢. الموسـى، د. نهـاد، **العربيّة- نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبيّة**، ص: (١١٥- ١١٦).

٥٣. المـتوكّل، د. أحمـد، **الوظـائف التداوليّة في اللغة العربيّة**، ص: ١٣.

بناء الفعل في جدول التصريف الإسنادي

يتكوّن جدول التصريف الإسنادي من ثلاثة جداول فرعيّة، هي: (جدول الماضي، وجدول المضارع، وجدول الأمر). وقد رأى علماء العربيّة أنّ الفعلين الماضي والأمر مبنيّان دائماً، وأنّ المضارع يُبنى ويُعرب.

ويبدو أنّهم لاحظوا أنّ الماضي والأمر لا يتأثّران، تركيبيّاً، بالأدوات التي تسبق كلاًّ منهما، فهما يشبهان الأسماء المبنية التي لا تتغيّر علامات آخرها مهما تغيّرت وظيفتها، ومهما كان نوع العوامل التي تسبقها. أمّا المضارع فإنّه يتأثّر بالنّواصب والجوازم التي تسبقه، ولذلك شبّهوه بالأسماء المعربة التي تتأثّر أواخرها بعوامل الإعراب التي تسبقها، ويبدو أنّهم لاحظوا أنّ الأفعال المبنيّة تتغيّر علامات آخرها حسب ما يتّصل بآخرها من ضمائر أو حروف، ولذلك عدّوا المضارع مبنيّاً إذا اتّصل بآخره نون النّسوة، أو نون التّوكيد.

ويؤدّي الفعل في جدول التصريف الإسنادي الدّلالة على: العدد: (المفرد، والمثنّى، والجمع) والشخص: (المتكلّم، والمخاطب، الغائب) والجنس غالبا: (المذكّر، والمؤنّث). إضافة إلى دلالته: (المعجميّة، ودلالته على النّوع، ودلالة الصّيغة) التي يؤدّيها في الجدول العامّ للفعل.

أ. **جدول الماضي**

يتألّف جدول الماضي من أربعة عشرَ نمطاً من أنماط الصيغ الفعليّة الماضية، تبنى صيغ كلّ نمط منها على وزن من الأوزان الآتية: (١: فَعَلْتُ ٢: فَعَلْنا ٣: فَعَلْتَ ٤: فَعَلْتماُ ٥: فَعَلْتُم ٦: فَعَلْتِ ٧: فَعَلْتُما ٨: فَعَلْتُنَّ ٩: فَعَلَ ١٠: فَعَلا ١١: فَعَلوا ١٢: فَعَلَتْ ١٣: فَعَلَتا ١٤: فَعَلْنَ). ونستطيع قراءة هذا الجدول على النحو الآتي:

يرى هذا البحث أنّ الملصقات: (تُ/ نا/ تَ/ تُما/ تُم/ تِ/ تُما/ تُنَّ/ و: ـُـ/ ا:ـَـ/ نَ)، إنّما هي ضمائر قام كلّ منها بوظيفة الفاعل في صيغته، والدّليل على ذلك أنة لا يجوز ذكر الفاعل معها في نواة إسناديّة واحدة، فلا يجوز: تكلّمتُ أحمد، (ذاكراً اسم المتكلّم مع ضميره)، في حين يجب أن يذكر الفاعل مع تاء التأنيث: تكلّمتْ فاطمة؛ لأنّ تاء التأنيث السّاكنة ليست ضميراً وإنّما هي حرف يدلّ على أنّ الفعل منسوب إلى مؤنّث.

ويستنتج البحث من مواقع هذه الضمائر، أنّ ترتيب الفاعل بعد الفعل في الجملة الفعليّة العربيّة ترتيب إلزاميّ؛ لأنّه لا يجوز أن تتقدّم هذه الضمائر التي تقوم بوظيفة الفاعل على أفعالها؛ فلا يجوز: تُ كَتَبْ، ولا: نَ جَلَسْ... إلخ.

ويلاحظ أنّ الفتحة التي رأيناها تثبت في آخر الفعل الماضي في كلّ صيغ الجدول العامّ، يلاحظ أنّها تُحذف في أحد عشر نمطاً من أنماط صيغ جدول التصريف الإسنادي للماضي، وأنّ هذه الفتحة تثبت في الأنماط الثلاثة الباقية، فيكون الماضي مبنيّاً على السّكون إذا حذفت الفتحة، ويكون مبنيّاً على الفتح إذا ثبتت. والسبب في حذف الفتحة أنّ اتّصال ضمائر الرّفع المتحرّكة بآخر الماضي ينتج عنه توالي أربعة مقاطع **قصيرة** مفتوحة، وهذا بناء مقطعي غير مقبول في أفعال العربيّة، ويمكن أن نمثّل لذلك كما يأتي:

كـَ / تـَ/ بـَ/ تـُ: كـَ/ تـَ / ×/ تـُ، وهكذا مع باقي ضمائر الرّفع المتحرّكة. وقد جعلنا واو الجماعة من ضمائر الرّفع المتّحركة؛ لأنّه حركة طويلة (ضمّة طويلة)، ولأنّ الفتحة تُحذف قبله كما تُحذف قبل ضمائر الرّفع المتحرّكة: كـَ/ تـَ/ بـَ/ـُـْ: كـَ/ تـَ/ ب × ـُـْ. وبناء على ما تقدّم فإنّ الفعل الماضي المتّصل بواو الجماعة مبنيّ على السّكون، وليس مبنيّاً على الضّم كما ذهب علماؤنا الأوائل.

أمّا الأنماط الثلاثة الباقية فهي مبنيّة على الفتح، وتمثّل صيغها الأوزان: (فَعَلَ: ف-/ ع-/ ل-َ، فَعَلَتْ: ف-/ع-/ ل-َ ت، فعلتا: ف-/ ع-/ ل-/ ت ـَـَ. ويلاحظ أنّ العربيّة قبلت أربعة مقاطع مفتوحة؛ لأنّ المقطع الرّابع طويل مفتوح، كما يلاحظ أنّ تاء التأنيث في (فَعَلَتا) تقوم بوظيفة تمييزيّة مزدوجة؛ فصيغتها تميّز مثنّى المؤنّث عن مثنّى المذكّر في: (فَعَلا)، كما تميّز مثنّى المؤنّث عن مفرد المؤنّث في: (فَعَلَتْ).

في جدول الماضي نمطان من الصيغ لا يتّصل بآخرهما ضمائر، وهما نمطا الوزنين: (فَعَلَ فَعَلَتْ)، وهذان النمطان يُسند الفعل فيهما إلى الضمير المستتر إذا وقعت جملة أيّ منهما خبراً في مثل قولنا: محمّد نجح، وفاطمة نجحت، ولا يجوز: محمّد نجح محمّد، ولا: فاطمة نجحت فاطمة، وهذا دليل على أنّ الفاعل ضمير مستتر يعود على محمّد وعلى فاطمة، قي كلّ منهما.

تنطبق الأحكام المتقدّمة على جدول الفعل الماضي: (المهموز، والمضاعف، والمعتلّ، والمبنيّ للمجهول)، فيبنى كلّ منها على الفتح، وعلى السّكون كما يُبنى الماضي الصحيح السّالم، فنقول: (لجأتُ، شدَّ: شددْتُ، سعى: سعيْتُ، سُمِعَ: سُمِعْتُ... إلخ). ونلاحظ في جدولي المضاعف والمعتلّ ما يأتي:

المضاعف:

يفكّ إدغامه إذا اتّصلت به الّضمائر: (تـُ/ نـَـَ/ تـَ/ تـُ مـَـَ/ تـُ مـ/ تـِ/ تـُ مـَـَ/ تـُ نـ نـَ/ نـَ) على النحو الآتي: (مرَّ: مررْتُ، مررْنا، مررْتَ، مررْتما، مررْتم، مررْتِ، مررْتما، مررْتنَّ، مررْنَ). ويثبت الإدغام عندما يُسند الماضي المضاعف إلى: الاسم الظاهر (مرّ الموكب [موكب]) وإلى ضمائر: (الغائب والغائبة المستترين وألف الاثنين والاثنتين، و: واو الجماعة، و: ياء المخاطبة) على النحو الآتي: (مرّ، مرّتْ، مرّا، مرّتا، مرّوا، مُرّي).

المعتل

المثال(الواوي واليائي): يسند إلى كلّ ضمائر الجدول كما يسند الفعل الصحيح تماماً، مثل: (وعدْتُ، وعدْنا، وعدْتَ ... وعدْنَ..الخ/ يفعْتُ، يفعْنا، يفعْتَ...يفعْنَ..الخ).

الأجوف (الواوي واليائي): يتحوّل الوزن الصحيح (فَعَلَ : فـَ عـَ لـَ) إلى(فالَ: فـَـَ لـَ) عند إعلال الأجوف، وسنستخدم الوزن (فـَـَ لـَ) مقياساً لدراسة تصريفه الإسنادي، على النحو الآتي:

ب- ١: الأجوف الثّلاثي

تتحوّل الفتحة الطويلة إلى ضمّة في الواوي، وإلى كسرة في اليائي، وتحذف فتحة البناء فيهما بعد لام الفعل، مع الضمائر الآتية:

(تـُ / ن ـَـَ / تـَ / تـُ م ـَـَ / تـُ م / تـِ / تـُ م ـَـَ / تـُ ن نـَ / نـَ)، ومن أمثلة ذلك: ف ـَـَ لـَ:

صـَ ـَمـَ/ بـَ ـَعـَ/ صـُ × م×/ تـُ

بـِ× ع×/ تـُ بـِ ع/ تـُ (بِعْتُ)

صـُ م / تـُ(صُمْتُ)

وهكذا في باقي الضمائر المذكورة.

ويبقى الوزن (ف ـَـَ لـَ) كما هو دون تغيير، مع ألف الاثنين، ومع تاء التأنيث (ت) ومع تاء التأنيث التي تتصل بها ألف الاثنتين.

وتحذف الفتحة القصيرة فقط وتثبت الفتحة الطويلة مع واو الجماعة: (ف ـَـَ لـَ : ف ـَـَ لـ×/ـُـُ: صـَـَ مـ× /ـُـُ (صاموا)، بـَـَ ع × /ـُـُ (بـاعوا). وهذا مطّرد في كلّ الصّيغ من الثلاثي الأجوف.

ب-٢. الأجوف فوق الثلاثي

تتحول الأوزان (أفْعَلَ / انْفَعَلَ / افْتَعَلَ /اسْتَفْعَلَ)عند صياغة المعتلّ الأجوف (الواوي واليائي) منها إلى الأوزان (أفالَ / انْفالَ / افْتالَ / اسْتَفالَ)، مثال ذلك: (أذابَ، أسالَ/ انْقادَ، انْسابَ/ اسْتَقامَ، اسْتَزادَ). .

وعند دراسة هذه الأفعال في جدول التصريف الإسنادي، يتبيّن لنا أنّه يتمّ تقصير الفتحة الطويلة وحذف الفتحة القصيرة (فتحة لام الفعل) عند إسناد صيغ الأفعال في هذه الأوزان إلى الضمائر الآتية: (تـُ، نـَـَ، تـَ، تـُ مـَـَ، تـُ م، تـِ، تـُ مـَـَ، تـُ ن نـَ، نـَ): (أذبتُ، انقدنا، اقتدتَ، استقمتم ....الخ).

وهذه القاعدة تنطبق على الأجوف فوق الثلاثي اليائي كذلك: (أسالَ ءـَ سـَ ل/ تـُ، انسابَ: اـِ ن سـَ ب/ نـَـَ ، اختارَ: اـِ خ تـَ ر/ تـُم، استزادَ: اـِ س تـَ زـَ د/ نـَ ... الخ).

وعند اتّصال صيغ الأفعال في هذه الأوزان بتاء التأنيث (ت)، أو بتاء التأنيث المتصلة بألف الاثنتين (تـَـَ) أو عند إسنادها إلى ألف الاثنين، فإنّ الفتحة الطويلة، والفتحة القصيرة بعد لام الفعل تثبتان؛ فلا يحدث أيّ تغيير على صيغ الأفعال في هذه الأوزان، ومثال ذلك:

أفالَ: (أذابتْ، أذابتا، أذابا). ومثل ذلك: (انْفالَ، افْتالَ، اسْتَفالَ).

وعند إسناد صيغ الأفعال في هذه الأوزان إلى واو الجماعة (ـُـُ)، فإنّ الفتحة الطويلة تثبت، وتحذف الفتحة القصيرة بعد لام الفعل، على النحو الآتي:(ءـَ ذـَـَ ب×/ ـُـُ: أذابوا، اـِ ن سـَـَ ب × / ـُـُ: انسابوا، اـِخ تـَـَ ر× /ـُـُ: اختاروا، اـِس تـَ زـَـَ د×/ـُـُ).

ج. الناقص

يتحول الوزن (فَعَلَ: فـَ عـَ لـَ) في الفعل الناقص إلى (فَعى: فـَ عـَـَ)، وسنستخدم هذا الوزن الأخير مقياساً لدراسة التصريف الإسنادي لصيغ الأفعال في هذا الوزن، على النحو الآتي: تعود الواو والياء اللتان حُذفتا في مثل: (سعى، رمى، دعا) إلى الظهور عند إسناد هذه الأنماط إلى ضمائر الرّفع: (تـُ / نـَـَ / تـَ / تـُ مـَـَ / تـُم / تـِ / تـُ مـَـَ / تـُ ن نـَ / نـَ / ألف الاثنين: ـَـَ)، بينما تحذف فتحة واحدة من فتحتي الألف (الفتحة الطويلة :ـَـَ) عندما يتّصل الفعل بتاء التأنيث

أو يسند إلى ألف الاثنتين أو إلى واو الجماعة. ويمكن أن نمثّل لذلك على النحو الآتي:

س- َ ع --َ / ر- َ م--َ / د- َ ع--َ /

س- َ ع- َ ي/ ت- ُ ر- َ م- َ ي/ ت- ُ

د- َ ع- َ و/ ت- ُ

وهـذا مطّرد مع باقي الضمائر: ن--َ / ت- َ ... ن- َ) وفـي كلّ الأفعال المنتمية إلى هذه الأنماط: س-َع- َ ×/ ت ر- َ م - َ × / ت--َ

د- َ ع- َ × / و .

جدول المضارع

يـتألّف جـدول المضارع من أربعة عشر نمطـاً مـن أنماط الصّيغ الفعليّة المضارعة، تبـنى صـيغ كـلّ نمـط منها على وزن من الأوزان الآتـية: (١. أفعَـلُ، ٢. نَفعَـلُ، ٣. تفعَلُ، ٤. تفعلانِ، ٥. تفعلون، ٦. تَفْعَلينَ، ٧. تَفْعَـلانِ، ٨. تفعلْـنَ، ٩. يَفْعَـلُ، ١٠. يفعـلانِ، ١١. يفعلـونَ، ١٢. تَفْعَـلُ، ١٣. تفعلانِ، ١٤. يَفْعلْنَ).

ويمكـن أن نمـثّل لذلك بالفعل: يفهم، كما يأتـي: (أفهـمُ، نفهمُ، تفهمُ، تفهمانِ، تفهمونَ، تفهميـن، تفهمـانِ، تفهمـنَ، يفهـمُ يفهمانِ، يفهمـونَ، تفهمُ، تفهمانِ، يفهمنَ) على التوالي. ونسـتطيع أن نقـرأ هـذا الجدول على النحو الآتي:

يُلاحظ أنّ الجملة الفعليّة، في هذا الجدول، ينسـجم تركيبها مع تركيب الجملة الفعليّة في جـدول الماضي؛ فالضمائر المتّصلة: (ا:--َ، و: --ُ، ي: --ِ، ن- َ) التـي تُلصق في آخر المضارع تقوم بوظيفة الفاعل، ولا يجوز ذكر الفـاعل (الاسم الظاهر) معها. كما أنّ ترتيب الفـاعل بعد الفعل إلزاميّ، فلا يجوز أن يتقدّم الفـاعل (الضمير) على فعله، وهذا يذكّرنا بأنّ الفـاعل (المصدر المؤول) لا يجوز أن يتقدّم على فعله كذلك. وقياساً على ما تقدّم فإنّنا نؤيّد علمـاء العربـيّة الأوائـل، بأنّ ترتيب الفاعل (الاسـم الظاهـر) في الجملة الفعليّة، ترتيب إلزاميّ بعد الفعل.

إنّ ثـبوت نون الإعراب في آخر الأفعال الخمسـة فـي جدول المضارع، يدلّ على أنّ صـيغ المضـارع في كل أنماط هذا الجدول معـربة مـرفوعة، ما عدا الصيغ التي تتصّل بآخـرها نـون النّسـوة، والدّليل على ذلك أنّ علامة الرّفع (نون الإعراب وحركتها: ن- َ في الأفعـال الخمسـة، والضمّة في باقي الصيغ) تتغـيّر إذا سُبق المضارع بعوامل النّصب أو الجـزم، فـتحذف نـون الإعراب وحركتها، وتظهـر علامـات النّصب والجزم على آخر باقـي الصّـيغ، وتثبـت نون النّسوة فلا تتأثّر بعوامـل النّصب والجزم، وتتغيّر حركة آخر المضـارع بسـبب الإلصاق البَعديّ ؛ فتحذف عـند اتّصال المضارع بنون النّسوة، وتتحوّل إلـى فتحة عند اتّصاله بنوني التوكيد، ويسمي العلمـاء هـذا التغيّر بناءً على السّكون ،وبناءً على الفتح؛ لأنّه نتج عن مؤثّرات بعديّة، وهذا شـبيه بمـا يحدث لبناء الفعل الماضي وفعل الأمـر اللذين لا يتأثر آخر كلّ منهما بالعوامل القبليّة لكنّهما يتأثّران عند اتّصالهما بالضمائر، وهي مؤثّرات بعديّة؛ ولذلك عُدّا مبنيين في كلّ أحوالهما.

ونلاحـظ فـي هذا الجدول ظاهرة الأفعال الخمسـة، التي يُسند فيها المضارع إلى: ألف الاثنين والاثنتين، و: واو الجماعة (المخاطبين والغائبين)، وإلى ياء المخاطبة، وهذه الظاهرة

تنطبق على الصحيح والمعتلّ على حدّ سواء؛ فنقول: (يسعَيانِ، تسعَيانِ، يسعَوْنَ، تسعَوْنَ، تسعَيْنَ/ يبنيانِ، تبنيانِ، يبْنونَ، تبْنونَ، تبْنينَ/ يدعُوانِ، تدعُوانِ، يدْعونَ، تدْعونَ، تدْعينَ)، ويمكن أن نوضّح الصّور البنائيّة في هذا الإسناد على النحو الآتي:

يَ- س ع- َ-/-َ- ن-:

يَ- س ع- َ- ي /-َ- ن-، ويحدث مثل ذلك في باقي الأفعال.

وهذا يعني أنّ اتّصال المضارع المعتلّ الآخر بألف الاثنين، يردّ الحركات التي قلبت للإعلال (الفتحة، والكسرة، والضمّة) إلى أصلها (الياء، والواو)، وبذلك يتخلّص بناء الفعل من التقاء مدّين متجاورين في كلمة واحدة. ويلاحظ هنا أنّ ألف الاثنين تكون متبوعة- في حالة الرّفع- بنون بعدها كسرة (ن-)، وتحذف هذه النّون مع الكسرة في حالتي النّصب والجزم: (أن: يَ- س ع- َ- ي- َ- ××، لم يَ- س ع- َ- ي-َ-×× .... الخ).

ويمكن أن نمثّل لإسناد الأفعال الخمسة المعتلّة إلى واو الجماعة على النحو الآتي:

يَ- س ع-َ-/-ُ- نَ-: يَ- س ع- َ- و/ نَ-

يَ-رم-َ-/ -ُ- نَ-: يَ- ر م-ُ- / نَ-

يَ- د ع-ُ- /-ُ- نَ-: يَ- د ع-ُ- / نَ -

ويلاحظ في الفعل المعتلّ بالألف أنّ الفتحة الثانية من الألف المديّة قلبت واواً فأغنت عن الواو المديّة (-ُ-) بعدها، فحذفت الواو المديّة. أمّا الفعل المعتلّ بالياء فقد حذفت الياء المدّية (-ِ-) فيه وثبتت الواو المدّية فاعلاً له، وكذلك حذفت الواو المديّة الأولى وثبتت الواو المديّة الثانية فاعلاً في الفعل المعتلّ بالواو.

أمّا الأفعال الخمسة المعتلّة المسندة إلى ياء المخاطبة فنمثّل لها كما يأتي:

يَ-س ع-َ-/ ن-: يَ- س ع- َ- ي/ ن-

ي -َ ر م-ِ- / ن-: (لا يتغيّر).

يَ- د ع-ُ- / ن-: (لا يتغيّر).

ويلاحظ هنا أنّ النمط الأوّل المختوم بفتحة طويلة(الف:-َ-) قد انقلبت (تحوّلت) الفتحة الثانية فيه إلى ياء، بينما بقيت الكسرة الطويلة (-ِ-) والضمّة الطويلة (-ُ-) في آخر النمطين الثاني والثالث على حالهما دون تغيير. وهذا مطّرد في هذه الأنماط.

جدول الأمر

يتألّف جدول الأمر من ستة أنماط من الصّيغ الفعليّة، تبنى صيغ كلّ نمط منها على وزن من الأوزان الآتية: (اِفْعَلْ، اِفْعَلا، اِفْعَلوا، اِفْعَلي، اِفْعَلا، اِفْعَلْنَ). ويحتمل كلّ وزن من هذه الأوزان ثلاثة أوزان؛ أولهما بفتحة بعد العين كما تقدّم، وثانيهما بكسرة، وثالثهما بضمّة؛ فإذا كان بعد العين فتحة أو كسرة كانت حركة همزة الوصل كسرة، وإذا كان بعد العين ضمّة كانت حركة همزة الوصل ضمّة.

وهذا يعني أنّ حركة همزة الوصل تكون كسرة إذا كانت حركة العين فتحة أو كسرة، وتكون حركة همزة الوصل ضمّة إذا كانت حركة العين ضمّة، وهذا ينطبق على كلّ الصيغ الفعليّة المعتلّة التي تبنى على هذه الأوزان.

وسنحاول، فيما يأتي، دراسة التّغيّرات التي تطرأ على بناء فعل الأمر المعتلّ، في جدول التصّريف الإسنادي.

أوّلاً: جدول المثال الواوي

نستطيع أن نجعل المثال الواوي على نمطين، إذا راعينا وزن الفعل وحركة عينه؛ فنجد أنّ الواو (فاء الفعل) تحذف في فعل الأمر كما تحذف في المضارع، في فرعي النمط الأوّل، ونجد أنّها تثبت في الأمر كما تثبت في المضارع، في فرعي النمط الثّاني، على النحو الآتي:

١- أ: فَعَلَ- يَفْعِل- افْعِلْ: فَعَلَ- يَعِل- عِلْ: وَصَفَ- يَصِف- صِفْ: (و: ×).

١- ب: فَعَلَ- يَفعَل- افعَلْ: فَعَلَ- يَعَل-عَلْ: وَهَبَ - يَهَب - هَبْ :(و: ×).

٢-أ: فَعِلَ- يَفْعَل- افْعَلْ: وَجِلَ- يَوْجَل- اوْجَلْ: (و: تثبت).

٢- ب: فَعُلَ- يَفْعُل- اُفْعُلْ: وَضُؤَ- يَوْضُؤ- اُوْضُؤ: (و: تثبت).

وبذلك يكون للصيغ المستعملة من أمر المثال الواوي أربعة أوزان، هي: (عِلْ: صِف، عَلْ: هَبْ، افْعَلْ: اوْجَلْ، اُفْعُلْ: اُوْضُؤ)، وعند إسناد صيغ هذه الأفعال إلى ضمائر التثنية والجمع للمذكّر والمؤنّث لا يطرأ أيّ تغيير على أبنيتها المستعملة هذه: (صِفا (ص- ف / --)، صِفوا (ص - ف/ --)، صِفي: (ص- ف/ --)، صِفا (ص - ف/ --)، صِفْنَ (ص- ف/ ن-). وهذا مطّرد في كلّ هذه الأنماط.

ثانياً: جدول الأجوف

سنستخدم أوزان الأفعال المستعملة الآتية وسيلتنا لدراسة إسناد الأجوف: (صُم: فُلْ، بِعْ: فِلْ، أقِمْ، أسِلْ: أفِلْ، انْحَزْ، انْسَبْ: انْفَل، اقْتَدْ، اخْتَرْ: افْتَلْ، اسْتَقِمْ، اسْتَزِدْ: اسْتَفِلْ)، فنلاحظ أنّ الإسناد، هنا، قائم على تطويل الحركة (الضّمة/ الكسرة/ الفتحة) الواقعة بين فاء الفعل ولامه، مع: (مثنى المذكّر وجمعه، ومفرد المؤنّث ومثنّاه)، وتثبت الحركة قصيرةً كما هي مع: (مفرد المذكّر، وجمع المؤنّث) على النحو الآتي:

فُلْ: صُمْ(ص- م) صُمْنَ (ص- م/ ن-)، صوما (ص-- م/--)، صوموا (ص-- م/- -)، صومي (ص-- م/--) صوما (ص-- م/--). فِلْ: بِعْ (ب-ع)، بِعْنَ (ب- ع/ ن-)، بيعا (ب-- ع/--، بيعوا (ب-- ع/ --)، بيعي (ب-- ع/ --)، بيعا(ب-- ع/--). افْتَلْ: اقْتَدْ (ا- ق ت- د)، اقْتَدْنَ (ا- ق ت- د/ ن-)، اقْتادا (ا- ق ت-- د/ --) اقْتادوا (ا- ق ت-- د/ --)، اقْتادي (ا- ق ت-- د/ --)، اقْتادا (ا- ق ت-- د/ --). وهذا مطّرد في كل أوزان الأجوف.

ثالثاً: جدول النّاقص

يحدث الإعلال في فعل الأمر المسند إلى المفرد المذكّر، بحذف لام الفعل، ولام الفعل هنا الواو(/ و/) أ والياء(/ي/)، وتصبح أوزان الصّيغ المستعملة من أمر الثلاثي على النحو الآتي: (افْعَلْ: افْعَ: ا- ف ع-×/: اسْعَ، افْعِلْ: افْعِ: ا- ف ع- ×/: ارْمِ، اُفْعُلْ: اُفْعُ: ا- ف ع- ×/: اُدْعُ). وسنستخدم هذه الأوزان مقياساً نحدّد على أساسه التّغيّرات التي تطرأ على أمر النّاقص عند إسناده إلى الضمائر، وذلك على النّحو الآتي:

١. عند إسناد أمر الناقص إلى ضمير المخاطب المفرد المذكّر(وهو ضمير مستتر وجوباً)، يحذف لام الفعل؛ سواء أكان واواً

أم يـــــاءً: (ا – س ع – َ ي: ا – س ع–َ× [اِفْعَـــلْ: اِفْـــعَ]/ ا– ر م – ي:ا– ر م– × [اِفْعِـــلْ: اِفْـــعِ] / ا–ُ د ع –ُ و: ا–ُ د ع–ُ× [اُفْعُلْ: اُفْعُ].

٢. وعـــند إسناده إلى ضمير المخاطب المفرد المؤنّـــث، يحذف لام الفعل، ويتحوّل ضمير المخاطـــبة (الكســـرة الطويلـــة) إلى ياء مع الـــوزن (اِفْـــعَ): ا– س ع–َ ي /–ـ–: ا– س ع–×/ ي (اِسْعَيْ). أمّا في الوزنين (اِفْعِ) و (اُفْـــعُ) فـــيحذف لام الفعل وتحذف الحركة التـــي قبله ويثبت ضمير المخاطبة (الكسرة الطويلـــة) في آخر الفعل: ا– ر م–ِ ي/–ـ–: ا– ر م××/–ـ– (اِرْمـــي)، ا–ُ د ع–ُ و/–ـ–: ا–ُ د ع ××/–ـ– (اُدْعي).

٣. فـــإذا أُسند الفعل إلى ضمير المثنى المذكّر أو المؤنّث؛ فإنّ لام الفعل يثبت، سواء أكان واواً أم يـــاءً، ويظهـــر ضمير المثنّى فتحةً طويلةً بعده: ا– س ع–َ ي/–ـَـ(اِسْعَيا)/ ا– ر م–ِ ي/–ـَـ (اِرْمِـــــيا) /ا–ُ د ع–ُ و/–ـَـ (اُدْعُوا).

٤. وعـــند إســـناده إلـــى ضمير جمع المذكّر، يحـــذف لام الفعـــل (ي) فـــي وزن (اِفْـــعَ) ويـــتحوّل ضمير الجماعة (الضمّة الطويلة) إلـــى واو:ا– س ع–َي/–ـُـ:ا– س ع–×/و (اِسْعَوا). وفي الوزنين (اِفْعِ) و(اُفْعُ) يحذف لام الفعل، سواء أكان واواً أم ياءً ، وتحذف الحـــركة، ويثبـــت ضـــمير الجماعة ضمّةً طويلـــةً في آخر الفعل: ا – ر م × × /–ـُـ (اِرْموا)، ا–ُ د ع ×× /–ـُـ(اُدْعوا).

٥. فإذا أُسند الفعل إلى ضمير جمع المؤنّث ؛ فـــإنّ لام الفعـــل (ي) يثبـــت في وزن(اِفْعَ) ويثبت ضمير جمع المؤنّث بعده: ا– س ع–َ ي / ن–َ (اِسْـــعَيْنَ). وفـــي الوزنين (اِفْعِ) و(اُفْعُ) يتحوّل لام الفعل، سواء أكان واواً ام يـــاءً، إلـــى حركة مماثلة للحركة التي قبله، ويثبت الضمير(ن–َ) بعده:

ا– ر م–ِ ي /ن–َ: ا– ر م–ِ /ن–َ، (اِرْمينَ)، ا–ُ د ع–ُو/ ن–َ: ا–ُ د ع –ُ/ ن–َ (اُدْعونَ).

٦. تنطـــبق هذه القواعد على أمر الناقص فوق الثلاثـــي، إلاّ أنّ لام الفعل يظهر، هنا، ياءً، ســـواء أكان من جذر واويّ أم يائيّ: أ–َ ع ط–ِ و/ : أ–َ ع ط–ِ ي /–ـَـ (أعْطـــيا)، أ–َ ف ن–ِ ي/: أ–َ ف ن–ِ ي/–ـَـ (أفْنـــــيا)، ا– س ت–َ ق و–ِ و/ :ا– س ت–َ ق و–ِ ي /–ـَـ (اِسْـــتَقْويا). وهـــذا مطّـــرد في كلّ الأنماط.

الخاتمة

من النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

١. تبيّن أنّ نظريّة القياس التي أسسها علماء العربـــية الأوائل واعتمدها هذا البحث، قد مكنته من تحقيق معظم أهدافه، ومردّ ذلك إلـــى أنّ علماء العربية الأوائل استنبطوها مـــن أنظمـــة العربـــيّة وطبيعتها ولم تكن مفروضة عليها.

٢. باستخدام الكتابة الصوتيّة آلةً لتحليل أبنية الفعـــل، تمكّـــن البحث من الوصول إلى الأنظمـــة الداخليّة التي يبنى على أساسها الفعـــل العربـــي، وهي: (نظام الاشتقاق، ونظـــام الإلصـــاق، ونظـــام التصـــريف الإســـنادي)، ثـــمّ استطاع البحث أن يحدّد وحـــدات هـــذه الأنظمـــة وأن يوضّـــح مفاهيمها.

٣. وبتحديد الوحدة الدالّة الصغرى في الأفعال العربية (الفعل الماضي الثلاثي المجرّد من الإلصاق) تمكّن البحث من تحديد العلاقات التركيبية والدلاليّة من الجدول العام لبناء الفعل العربي، سواء أكان ذلك في العلاقات القائمة على الجذر، أم على الجذع، أم على الإلصاق.

٤. ثُمَّ قدّم البحث تحليلاً تفصيليّاً لكلّ نوع من أنواع الفعل الصحيح، وجعل ذلك قاعدة لقياس التغيّرات التي تطرأ على بناء: (الفعل الماضي، والمضارع، والأمر) في حالات: (الإعلال، والإبدال، والإدغام، والهمز)، سواء أكانت الأفعال مبنيّة للمعلوم أم للمجهول.

٥. وتبيّن أنّ التخفيف هو الغاية التي يُجري من أجلها العربي عمليات الإعلال والإبدال في الكلمة العربية.

التوصيات

تأسيساً على ما تقدّم يوصي الباحث بما يأتي:

١. أن تطبّق هذه النظريّة بآلتها الصوتيّة على بناء الاسم في العربيّة.

٢. أن تقام دراسات تقابليّة بين نظام بناء الكلمة في العربية ونظام بناء الكلمة في اللغات الأخرى، لغايات تعليم العربية لغير العرب وتعليم اللغات الأجنبية للعرب، ولغايات الترجمة من العربية وإليها.

٣. أن تعتمد هذه الدراسات في بناء الكلمة أساساً في المعاجم العربية بشتّى أصنافها.

٤. أن تترجم هذه الدراسات في بناء الكلمة العربيّة إلى اللغات الأجنبية، بهدف تطوير درس اللسانيات العامّة والتطبيقيّة على المستوى العالمي، من خلال الانفتاح على أنظمة العربيّة، لتعليم العربية لغير العرب وتعليم اللغات الأجنبية للعرب، ولغايات الترجمة من العربية وإليها.

قائمة المراجع

١) إبراهيم، عبد الفتّاح، **مدخل في الصّوتيّات**، دار الجنوب للنّشر، تونس، ١٩٩٣.

٢) ابن مالك، **ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف**، دار الكتب العلميّة، بيروت، (بلا.ت).

٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٦، عالم الكتب، بيروت، (بلا.ت).

٤) الاستراباذي، رضي الدّين، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٧٥.

٥) أبو صيني، صالح، **القياس النحوي في كتاب سيبويه**، ماجستير، جامعة اليرموك، إربد ١٩٨٩.

٦) استيتيّة، سمير، **الأصوات اللغويّة- رؤية عضويّة ونطقيّة وفيزيائيّة**، دار وائل للنشر، ط١، عمّان،٢٠٠٣.

٧) استيتيّة، سمير، **اللسانيّات (المجال، والوظيفة، والمنهج)** عالم الكتب، ٢٠٠٤.

٨) الأفغاني، سعيد، **الموجز في قواعد اللغة العربية**، جامعة دمشق، (بلا.ت).

٩) أنيس، إبراهيم، ورفاقه، **المعجم الوسيط**، ج٢، ط٢، (بلا. ت).

١٠) بشر، كمال محمّد، **علم اللغة العامّ (الأصوات)**، دار المعارف، ط٧، ١٩٨٠.

١١) جامعة القدس المفتوحة، **علم أصوات العربيّة**، ط١، عمّان ١٩٩٧.

١٢) جامعة القدس المفتوحة، **علم الصّرف**، ط١، ١٩٩٧.

١٣) جماعة من الأساتذة، **قاموس تصريف الأفعال (٨٠٠٠ فعل)** جروس برس، ط١، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣.

١٤) حسّان، تمّام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للمكتبات، ١٩٧٩.

١٥) الحملاوي، الشيخ أحمد، **كتاب شذى العرف في فن الصّرف**، المكتبة الثقافية، بيروت، (بلا.ت).

١٦) دعبول، موفق، والبواب، مروان، **في توليد المفردات بالحاسوب، ندوة قضايا اللغة العربية في عصر الحوسبة**، عمّان، ٢٠٠٢.

١٧) الرّاجحي، عبده، **التطبيق الصّرفي**، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤.

١٨) الزّجاجي، أبو القاسم، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق علي الحمد، دار الأمل، اربد، الأردن، (بلا.ت).

١٩) سيبويه، **كتاب سيبويه**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.

٢٠) شاهين، عبد الصّبور، **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة**، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢١) الصّرايرة، رانيا، **صراع الأنماط اللغويّة**، دار الشّروق، عمّان الأردن، ٢٠٠٢.

٢٢) فليش، هنري، **العربيّة الفصحى، نحو بناء لغويّ جديد**، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣.

٢٣) القرالة، زيد، **الحركات في اللغة العربيّة- دراسة في التشكيل الصوتي**، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠٠٤.

٢٤) مارون، يوسف، **قاموس التحليل الصرفي (تصريف الأفعال)**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، طرابلس، (بلا،ت).

٢٥) المبرّد، أبوالعبّاس، **المقتضب**، ج٢، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا.ت).

٢٦) المتوكّل، أحمد، **الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة**، دار الثّقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

٢٧) مركز أطلس للدراسات والأبحاث، **دور التكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغات وتعلّمها**، عمّان، ٢٠٠٢.

٢٨) المهيري، عبد القادر ورفاقه، **النظريّة اللسانيّة والشعريّة**، الدار التونسيّة، ١٩٨٨.

٢٩) الموسى، نهاد، **العربيّة- نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبيّة**، المؤسّسة العربيّة للدراسات، عمّان، ٢٠٠٠.

Phonetic-Morphologic Reading in Forming the Arabic Word (Close to the System of Forming the Verb)

Saleh M. Abu-Sini

Abstract

This research is based on a linguistic pattern, taken from the arabic linguistic heritage. The rules of this pattern have been taken from the rules of arabic language.

The research makes use of the tremendous develoment that modern linguistics has ever achieved, particularly in the studies of phonetics. All this is considered to reform the rules shaping the verb in arabic, in terms of building the arabic word. In this respect the relation of the morphological system is considered with connection with the other systems (phonetically, morphologically).

The research is based on the grounds that arabic is a linguistic system; and it takes care of studying the systems of computer and information technology; because the research limits the phonetic units in arabic. Accordingly the research uses the phonetic transcription in order to restrict the internal links that are connected with the rules of morphology in arabic (derivation, inflections, and morphology formations), in the course of forming the arabic verb.

The research carefully deals with testing of capacity of grammer that it reaches as to interpret the relation between the structural formations, and their meanings according to the norm that the research depends on. The research consists of an introduction and three parts, including the previous studies, building of the verb and its meaning, the verb Al – mu'tal, Al-mahmuz, and Al-mudha'f, and the Isnadi.